إجراءات وزارة الداخلية العراقية وموقفها من الأحداث السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨- ١٤ تموز ١٩٥٩

أ. م. د. قحطان حميد كاظم العنبكي

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

ملخص البحث

تابعت الدراسة نشاطات ومواقف وزارة الداخلية خلال السنة الأولى من عمر ثورة ١٤تموز١٩٥٨مركزةً على مواقف الوزارة ومؤسساتها الأمنية من الأحداث والصراعات السياسية الداخلية ذات الصلة بمهنية الوزارة وأسلوب عملها.وخرجت بالاستنتاجات الآتية ومنها أنها تنبهت بوقت مبكر بمحاولات وخطط الجيش وتحركاته لإسقاط النظام الملكي وأشارت تقارير مديرية الأمن العامة إلى أن الوزارة لم تكن راغبةً في التدخل في الصراع السياسي الدائر في العراق آنذاك، وعملت بمهنية عالية لحماية المواطنين وممتلكاتهم وفرض النظام وسلطة القانون منذ الساعات الأولى للثورة.ومن ثم عملت على حماية النظام السياسي وديمومته،والحفاظ على الاستقرار الداخلي والأمن العام وتطبيق سيادة سلطة القانون لذا وقفت بشدة ضد التيارات السياسية والأحزاب عندما كانت اتجاهاتها وأعمالها تتناقض وسياسة الحكومة. جرت محاولات لتحجيم دورها لاسيّما الأمني والسياسي بعد سيطرة كبار ضباط الجيش على مراكزها القيادية في الدوائر الأمنية والمناصب الإدارية العليا بما فيها منصب وزير الداخلية نفسه،لكن سرعان ما تخلت رئاسة الحكومة عن هذا النهج ،بعد تأكدها من أهمية دور الوزارة وضرورة ممارسة دورها الطبيعي لاسيّما في أعقاب أحداث الموصل في آذار سنة ١٩٥٩.وأظهرت تعاونها مع وزارة الدفاع في تنفيذ الأوامر الحكومية المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية كالإشراف على الاجتماعات والتظاهرات وأعمال التفتيش والتحري وملاحقة تحركات فصائل المقاومة الشعبية التي عملت كمليشيات مسلحة مستغلة سياسة رئيس الوزراء

المعتدلة فضلاً عن إفادة الوزارة من العشائر العراقية في الإسهام في حفظ الأمن الداخلي مما عزز من العلاقة بين تلك العشائر وإدارة الدولة،وفي أطار عملها الاجتماعي أطلقت سراح السجناء السياسيين وتحسين أحوال السجون،وإلغاء المراسيم التي قيدت الحريات الديمقراطية للمواطنين والأحزاب السياسية وإلغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لتحقيق العدالة الاجتماعية مما خفف من بعض المهام التي كانت تقوم بها دوائر ومؤسسات وزارة الداخلية الأخرى،وعلى صعيد آخر كشفت بعض مؤسسات وزارة الداخلية وجود تدخلات خارجية في شؤون العراق الداخلية لاسيّما من دول الجوار الجغرافي كما حصل من سوريا في أحداث الموصل في آذار سنة ١٩٥٩ .

المقدمة

تناولت الدراسة نشاطات ومواقف وزارة الداخلية خلال السنة الأولى من عمر ثورة ١٤ تموز١٩٥٨دراسة موضوعيةً مركزةً على مواقف الوزارة ومؤسساتها الأمنية من الأحداث والصراعات السياسية الداخلية البارزة.ولاشك أن الباحث واجه صعوبات جمة في طليعتها الكتابات الكثيرة المتحيزة البعيدة عن المنهج الموضوعي،لذلك حاول الباحث استخدام المصادر والمعلومات ذات المرجعية الأصيلة والقريبة من الأحداث ووقائعها .

قسمت مادة البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تناول المبحث الأول وزارة الداخلية ومجريات أوضاع العراق السياسية أواخر العهد الملكي ودرس المبحث الثاني وزارة الداخلية وأحداث العراق السياسية ما بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨وحتى آذار ١٩٥٩وكرس المبحث الثالث لبيان أهم إجراءات وزارة الداخلية ومواقفها إزاء الأحداث السياسية الداخلية خلال المدة من ٨ آذار١٩٥٩– ١٤تموز١٩٥٩.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة في طليعتها الوثائق العراقية غير المنشورة ومنها وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد فضلاً عن الكثير من الرسائل والاطاريح الجامعية والكتب العربية والصحافة العراقية تفصيلاتها في قائمة المصادر والحواشي المرفقة مع الدراسة .

المبحث الأول
وزارة الداخلية ومجريات أوضاع العراق السياسية أواخر العهد الملكي

شخصّتْ وزارة الداخليـــة بعـدّها المؤسسـة الأولـى المسـؤولة عـن اسـتقرار الوضـع الـداخلي وحفـظ النظـام السياسـي مشـكلات العـراق الداخليـة لاسـيّما التي ألقـت بظلالهـا على الأوضـاع الداخلية،ويبـدو التشـخيص الـدقيق والموضـوعي لمـا كـان يمر بـه العـراق أواخـر العهـد الملكي من خلال قراءة طروحات وزيــر الداخلية سعيد قزاز،[١]الذي أباح به إلى قريبه نزهت عزيز بأيام قليلة مــن قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨إذ قال((إنَّ بقاء الأوضاع على مـا هي عليه دون معالجه سوف يمهد إلى حدوث انفجار في البلاد..)).[٢]

وتعرفت مديرية الأمن العامة[٣] وبوقت مبكر باضطراب الرأي العام وموقفه من حكومة أحمـد مختـار بابـان[٤]آخـر حكومـات العهـد الملكي،إذ أشـار التقريـر الأمنـي الـذي أعـده مـدير الأمــن العام بهجت العطية[٥]إلــى شكوك المعارضة ومخاوفهم بقيام الحكومة بأية محاولات إصلاحية مهما كانت يسيرة،واعتقادهم بأنها لن تقدم شيء جديد،وأن معظم وزرائها من أعوان نوري السعيد،[٦]وبين التقرير مسببات التـذمر الشعبي والموقـف السـلبي مـن حكومـة الإتحـاد العربي[٧] والحكومة العراقية على النحو الآتي:-

١ .مؤثرات الحملات الإذاعية المناهضة لسياسة الحكم فـي العراق بين فئات الشعب العراقي لاسيّما تـأثير مـا تناقلته أقوال وأحاديث إذاعـات صـوت العرب والقـاهرة وموسكو،فضـلاً عـن الأحاديث والأخبار التي بثتها إذاعة بغداد والحملة المناهضة للجمهورية العربية المتحدة فقد أتت بنتائج معاكسة بين أوساط الشعب الذي قابلها بالتذمر وعدم الارتياح.[٨]

٢ .الاعتقـاد السـائد بـين مختلـف فئـات الشـعب بـأن الحكومـات المتعاقبـة قـد أهملـت العنايـة بالجماهير ومستقبلها،وبالوسائل التي تؤدي إلى الترفيه عنها ورفع مستوى معيشتها وفي مقدمة ذلك تقاعس الحكومات المتعاقبة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والإيجارات وجشع الملاكين،وإشاعة العدل والطمأنينة بين الناس.[٩]

٣ .الموقف السلبي للحكومة العراقية مـن الانتفاضة اللبنانية في آيار١٩٥٨ضد حكومة الرئيس اللبناني كميل شمعون المدعوم من الحكومة العراقية ضد الانتفاضة القومية.[١٠]

تناولت التقارير الأمنية لمؤسسات وزارة الداخلية الكثير من المشكلات والعلل التي أدت إلى تذمر السكان وسخطهم على النظام السياسي الملكي لاسيّما اضطراب الأمن في المناطق العشائرية والريفية بسبب تأخر الحكومة في تحسين أوضاع الفلاحين وأبناء العشائر العراقية،مما ولد الكثير من الحركات والانتفاضات الفلاحية قبيل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨لاسيّما في مناطق الفرات الأوسط والجنوب العراقي،مما جعل المؤسسة الأمنية تتعامل بشدة مع تلك الحركات،وألقت القبض على الكثير من شيوخ وأبناء العشائر والفلاحين المنتفضين بدعوى فرض النظام وتطبيق سيادة القانون.[١١]ويرى الباحث أن تلك الإجراءات على الرغم من شدتها في بعض الأحيان لكنها تنسجم مع أهداف وسياسة وزارة الداخلية ممثلة للحكومة العراقية بالحفاظ على النظام السياسي وفرض سلطة القانون حتى ولو تعارض ذلك مع حقوق وحريات المواطنين.

لم تكتفي وزارة الداخلية بتشخيص السلبيات والمآخذ الطافحة على السطح أواخر العهد الملكي،بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بأن اقترحت بعض المعالجات لعدد من المشكلات لاسيّما الاجتماعية والاقتصادية منها فدعت الحكومة إلى الإسراع بإصلاح أوضاع الفلاحين وتحسين العلاقة فيما بين الفلاحين والملاكين محذرةً في الوقت نفسه من استمرار تلك الاضطرابات في مناطق عشائرية مهمة كمنطقة الفرات الأوسط.[١٢]

حاول وزير الداخلية(سعيد قزاز)،قدر تعلق الأمر بوزارته،القيام ببعض الخطوات التي قد تمتص شيء من النقمة الشعبية فتم إطلاق سراح كامل الجادرجي[١٣]في ٢٥حزيران ١٩٥٨، وإجازة بعض الصحف وإيقاف التعليقات الموجهة من إذاعة بغداد ضد الجمهورية العربية المتحدة،لكن ظهر أن محاولاته تلك لم تلاقي القبول من بعض مسؤولي الحكومة والجهات العليا مما دفعه إلى تقديم استقالته لكنها لم تقبل لقيام ثورة ١٤تموز ونهاية الوزارة والنظام الملكي معاً.[١٤]

توسعت مهام وزارة الداخلية وتنوعت وظهرت أواخر العهد الملكي دوائر أكثر تخصصاً في العمل الأمني دون بقية الدوائر،ويظهر أنَّ تطورات الأحداث الداخلية وتعقدها من جهة ولتنسيق العمل وجعله أكثر دقةً وكفاءةً وتنظيماً من جهة أخرى تشكلت مديرية الأمن

العامة سنة ١٩٥٧التي أخذت تتخصص في المهام الأمنية ذات المساس بالجانب السياسي لاسيّما ما يتعلق منها بعمل الجمعيات والأحزاب السياسية ونشاط وإقامة الأجانب والجرائم الخطرة وإسقاط الجنسية وإعادة منحها والسفر،فضلاً عن متابعة ومراقبة وسائل الإعلام والمطابع والنشر والاجتماعات العامة والشخصيات البارزة والمهمة باذلةً أقصى جهودها لحماية النظام السياسي القائم وديمومته وهذا ما نلحظه من شدة تعاملها مع السياسيين آنذاك لاسيّما المنتمين للحزب الشيوعي العراقي أو المتهمين بتعاطفهم أو حملهم لأفكاره وبدرجة أقل خفةً مع حملة الأفكار التقدمية والقومية.(١٥)

أشارت بعض المعلومات أن المؤسسة الأمنية(وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية)كانت على علم بخطط وتحركات الضباط العسكريين في تنظيم الضباط الأحرار حتى أن عبد الكريم قاسم(١٦) عندما عُقد آخر اجتماع للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في الرابع من تموز ١٩٥٨ أخبر المجتمعين بأن دوائر الأمن على وشك مداهمة مكان الاجتماع مما اضطرهم لمغادرته.(١٧) لكن هذه المصادر نفسها قللت من شأن أقوال أو ادعاءات عبد الكريم قاسم بخصوص اكتشاف الجهاز الأمني لتحركات تنظيم الضباط الأحرار مبررة ذلك بأن عبد الكريم قاسم دبر خطةً محكمةً لعدم إشراك قيادة التنظيم في الثورة والإنفراد بها هو وعبد السلام عارف.(١٨)

ومما يجدر ذكره أن تحذيرات الدوائر الأمنية لكبار رجال البلاط الملكي والمسؤولين عن تحركات الجيش للقيام بالإطاحة بالنظام الملكي لم يُعر لها الاهتمام المطلوب والجدية،ولو أخذت بعين الحسبان ربما تأخرت نهاية النظام الملكي ولو إلى حين.(١٩)

المبحث الثاني

وزارة الداخلية وأحداث العراق السياسية ما بعد ثورة١٤تموز١٩٥٨ـ آذار١٩٥٩

كانت مديرية الأمن العامة على دراية بتحركات الجيش في مساء الثالث عشر من تموز ١٩٥٨،وقيل أنَّ مدير الأمن العام بهجت العطية،تحدث إلى نوري السعيد بالهاتف في المساء وفي الليل أيضاً ،ليقول له أنّ هناك شيئاً ما في حركات الجيش الذاهبة إلى الأردن،ولكن نوري السعيد تجاهل هذه التحذيرات،وعندما تحدث مدير الأمن بالهاتف للمرة

الثالثة،أبلغ نوري السعيد أن القصر أصبح مطوقاً لكن الجيش((لم تكن لديه في الساعات الأولى من الليل كميات كافية من الذخيرة لمهاجمة القصر بصورة فعالة..،وأنّ قادة الثورة خططوا بوجوب احتلال معسكرات الشرطة في البداية مع المراكز المهمة الأخرى كالإذاعة ودوائر البريد والبرق والتلفزيون..،وحل فصائل الشرطة التي كان معظم ضباطها من الموالين للعهد الملكي والاستيلاء على ما لديها من ذخيرة)).[٢٠]ونستنتج من ذلك علم الدوائر الأمنية بوقت مبكر بوجود تحركات غير طبيعية تهدف إلى تبديل النظام الملكي من الجيش العراقي،لكن يبدو أن نوري السعيد لم يكن يتوقع توقيت حدوث مثل هكذا حركة في ١٤تموز١٩٥٨ ،فضلاً عن أهمية قوة الشرطة وضرورة السيطرة على مراكزها وقياداتها المهمة خشية إثارة المشكلات بوجه الثورة في أيامها الأولى.

لم يظهر للباحث دور واضح لوزارة الداخلية ومؤسساتها المتعددة لاسيّما الأمنية منها بالإعداد أو المساهمة مع الجيش لتغيير النظام الملكي،بل العكس كانت دوائر الوزارة وكما سبقت الإشارة إلى ذلك تعمل بكل ما بوسعها لاستمرار استقرار الوضع الداخلي وبمعنى آخر أنها كانت ترغب بعدم التدخل في الصراع الذي جرى صبيحة يوم ١٤تموز١٩٥٨بعد تقدم الجيش باتجاه القصر الملكي وبقية مؤسسات الدولة الفعالة.ويبدو أنها أرادت أن تحافظ على طبيعة مهامها بعدّها قوة مسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي واستقراره على الرغم من ارتباط قياديّ وزارة الداخلية بعلاقات طيبة مع أقطاب العهد الملكي هذا من ناحية،وربما أنّ هذه المؤسسة حتى ولو كانت ضد التغير والتبدل الذي طرأ على النظام السياسي للدولة العراقية بعد ١٤تموز١٩٥٨ فأنها لا تمتلك من القوة والأسلحة التي يمكن لها أن تقف أو تعرقل تقدم الجيش أو مقاومته بعد وصوله إلى بغداد من ناحية أخرى.وهذا ما يؤكده عدم قيام قوة الشرطة السيارة[٢١] صبيحة ١٤تموز١٩٥٨بأي تحرك أو حتى محاولتها منع قوة الجيش التي اقتحمت مقرها وسيطرت عليه على الرغم من أن قوة الشرطة السيارة كانت مكونة من(٣٥٠٠)شرطي مزودين بأحدث الأسلحة لقمع التظاهرات والاضطرابات الداخلية وكانت بمثابة اليد الضاربة لوزارة الداخلية لكنها لم تبدِ أي مقاومة تذكر أو تحرك ساكناً .[٢٢]

لاشك في أن وصول الجيش إلى العاصمة بغداد وسيطرته على الإذاعة ومقر الحكومة والقصر الملكي(قصر الرحاب)قد جعل الوضع الأمني في فلتان وخروج الكثير من الناس إلى الشوارع وترك الموظفين لدوامهم في المؤسسات الرسمية وأصبحت المؤسسة الأمنية لوزارة الداخلية تقف كالمتفرج واختفت الشرطة من العديد من الأماكن التي كان من المفترض تقديم الحماية لها حتى بعض السفارات والقنصليات الأجنبية،[٢٣]فقد تعرض بعضها للمضايقات وأعمال النهب والتخريب والتدمير.[٢٤]وهذا الأمر يؤشر ضعف جهاز الشرطة وتقاعسه عن أداء واجبه لحماية الأماكن المختلفة وتوفير الأمن لها حتى لو كانت السفارات الأجنبية ،ويرى الباحث أن الشرطة لم تقم بواجبها الصحيح ربما لتعاطفها مع المتظاهرين وشعورها بعدّها جزء من المجتمع العراقي الذي كان يرى في الدور الأجنبي عاملاً سيئاً للغاية وسبباً في تأخر العراق عن ركب الحضارة المعاصرة فضلاً عن ربطه بعجلة النفوذ الغربي،وقد تكون الشرطة تحسبت من ردود فعل المواطنين تجاهها فيما لو قدمت الحماية للسفارة البريطانية وغيرها من القنصليات الأجنبية لاسيّما وأنها– أي الشرطة– كانت محسوبة على النظام الملكي ومدافعة عن بقاءه،يزاد على ذلك نظرة الكثير من المتضررين من أداء الدوائر الأمنية لمهامها الاعتيادية مما أساء للكثير من المواطنين وأراد البعض الانتقام من رجال العهد السابق مستغلاً حالة الفوضى صبيحة ١٤تموز.

برر ت الشرطة موقفها بأن((الجنود لا يدعمونهم،وأنّ أي منهم لم يقم بأي محاولة جادة لمنع الجمهور الكبير من النفوذ إلى باحة السفارة وبعضهم يحمل المسدسات وغيرها من الأسلحة..)).[٢٥]

ويبدو من أقوال مديرية الشرطة العامة أن رجال الجيش الذين كلفوا بحماية السفارة البريطانية وغيرها من أماكن تواجد الأجانب قد أعطوا الضوء الأخضر للمتظاهرين لاقتحام السفارة البريطانية ونهبها وإضرام النار فيها،وهذا الأمر غير مستغرب ولم يكن هجيناً فالجيش هو من قام بالثورة لإنهاء النظام الملكي– مع وجود قوى سياسية وشعبية مدنية أخرى– وبالتالي عدّ السفارة البريطانية عاملاً مؤثراً وربما مساعداً لإعادة رجال العهد الملكي فيما لو فشلت محاولات العسكريين بالقضاء على قادة ذلك النظام،يزاد على ذلك كونهم جزء من شرائح

المجتمع العراقي الغاضب على سياسة النظام الملكي لاسيّما أواخر عهده وربما يكون ذلك بإيعاز خفي من قادة الثورة خشية تكرار ما حدث في انتفاضة نيسان– آيا ر سنة ١٩٤١.

لكن الجهات الأمنية والإدارية في البصرة كانت أكثر حنكةً وأحسنت التصرف،فقد حافظت على الهدوء نسبياً ولم يحدث ما يعكر الأمن،كما لم يتعرض الأجانب هناك لاسيّما البريطانيين إلى ما جرى على زملائهم في بغداد وقد((أكد قائممقام البصرة أن السلطات العراقية تتحمل مسؤوليات أرواح البريطانيين وممتلكاتهم والقنصليات الأجنبية..)).[٢٦]

مهما يكن الحال،فقد أصدرت حكومة الثورة في يومها الأول ١٤تموز١٩٥٨ المرسوم الجمهوري رقم(٢)بتشكيل أول وزارة في العهد الجمهوري،وتألفت من أثنى عشر وزيراً برئاسة عبد الكريم قاسم[٢٧]وباسم مجلس السيادة.[٢٨]

ولتلافي متغيرات الأوضاع السياسية الجديدة ولضبط الوضع الداخلي لاسيّما الجانب الأمني فقد أعلن مجلس السيادة البيان رقم(٣)يوم ١٤تموز١٩٥٨قرر فيه إعلان الأحكام العرفية[٢٩]في جميع أنحاء العراق اعتباراً من الساعة الواحدة بعد الظهر من اليوم نفسه وتعيين الزعيم(العميد)الركن أحمد صالح العبدي[٣٠]رئيس أركان الجيش– تولى هذا المنصب بعد الثورة– حاكماً عسكرياً عاماً في جميع أنحاء العراق.[٣١] وهذا يعني تجميد العمل بالدستور والقوانين المرعية والتي يقع تنفيذ العديد منها على عاتق وزارة الداخلية ومؤسساتها المختلفة لاسيّما القوانين المتعلقة بعمل الأحزاب والجمعيات والصحافة والمحاكم وقانون إدارة الألوية..،[٣٢]وهذا الأمر جعل السلطات العسكرية هي صاحبة الكلمة الأولى وربما الأخيرة في تحديد مسار وإطار العملية الأمنية برمتها في البلاد لاسيّما وأن الأوضاع الداخلية شهدت تحركاً جماهيرياً واسعاً حتى أنه أضر بسمعة الثورة وزعمائها في الأيام الأولى للثورة ،لما قام به البعض من أعمال انتقامية وقتل وتخريب لبعض الأماكن العامة بما فيها السفارات والقنصليات الأجنبية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

أظهرت وزارة الداخلية تعاونها مع وزارة الدفاع في تنفيذ البيانات والقرارات الصادرة من مجلس السيادة ورئيس الوزراء والحاكم العسكري العام،والتي تتعلق بالاجتماعات والتظاهرات والتجمعات في الأماكن العامة،وحيازة الأسلحة،فضلاً عن أعمال التفتيش والتحري

للمساكن والمحلات والأماكن المختلفة التي قد يتطلب حفظ الأمن الداخلي القيام بها لاسيّما بعد هياج مشاعر أبناء الشعب وتذمرهم من سياسات أركان النظام السابق وصدور البيان رقم(٣)لإعلان الأحكام العرفية ومنع التجوال بعد فشل دعوات منع الأهالي من مواصلة التظاهرات والتجمعات المؤيدة للثورة،ثم صدر البيان رقم(٤)من القائد العام للقوات المسلحة عبد الكريم قاسم يهيب به المواطنين التزام الهدوء وعودة الموظفين لدوامهم الرسمي اعتباراً من١٥تموز.[٣٣]

أولى مجلس الوزراء في أولى جلساته في ١٥تموز١٩٥٨ اهتمامهُ بموضوعة صيانة الأمن العام من الاضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية،وتقرر في هذا الاجتماع دعوة بعض شيوخ العشائر العربية والكردية إلى بغداد للإفادة منها في الإسهام بحفظ الأمن الداخلي مع وزارتي الداخلية والدفاع.[٣٤]

أدت حالة عدم الالتزام بالنظام إلى جعل السفارة البريطانية في بغداد– بعد تعرضها لأعمال الحرق والتدمير– أن تقدم احتجاجاً رسمياً إلى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف(وزير الداخلية وكالة)حول فشل إجراءات حكومة الثورة في توفير الأمن للسفارة البريطانية وأرواح الأشخاص المتواجدين فيها..مؤكدة بأن المسؤولية الكاملة تقع((على عاتق الجيش والشرطة لأنهم أخفقوا في حماية السفارة..)).[٣٥]

على الرغم من أنَّ وزارة عبد الكريم قاسم الأولى لم تضع منهجاً وزارياً محدداً يعبر عن سياستها كما كان مألوفاً في الوزارات السابقة في العهد الملكي،لكن الأحزاب السياسية التي شاركت في الحكومة كحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي قد وضعوا مناهجهم وبرامجهم ومبادئهم المعلنة موضع التطبيق،في حين أن الحزب الشيوعي أبعد عن تشكيلة الوزارة خشية اتهامها بالشيوعية،على الرغم من وجود شخصيات كانت تؤمن بالفكر الماركسي وربما الشيوعي مثل إبراهيم كبة،[٣٦]وما يهمنا هنا هو سياسة الحكومة الداخلية فقد أشارت هذه السياسة إلى إزالة الفساد الحكومي[٣٧]والإقطاع[٣٨] والامتيازات الطبقية،وألغت الحكومة معظم المراسيم التي صدرت إبان الحكم الملكي والتي فرضت القيود على حرية المواطنين وفرضت الرقابة على الأحزاب والقوى السياسية.[٣٩]

وجه كل من عبد السلام عارف(وزير الداخلية وكالة) وعبد الكريم قاسم عمل الوزارة،ولم يكن لمجلس الوزراء درايةً بالكثير من الأمور والأوضاع الداخلية على حد تعبير خليل إبراهيم حسين.[٤٠]مما أشر بدايات الإنفراد بالقرار السياسي والسياسة العامة للدولة[٤١]من وقت مبكر من عمر الثورة،وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة بعد تفاقم الخلافات وتحولها إلى صراع علني بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

تعاملت وزارة الداخلية بحزم وشدة مع الصحف لاسيّما التي كانت محسوبة على النظام الملكي ومشكوك في ولائها للعهد الجديد،ففي ١٥تموز١٩٥٨ألغت وزارة الداخلية امتياز جريدتي الشعب والحوادث المسائية،وأوقفت جريدتا الزمان والأخبار مؤقتاً،[٤٢]من جهة وشجعت الوزارة إصدار الصحف وإعادة النشاط إلى الصحف التي كانت قد توقفت في العهد السابق من جهة أخرى،وسعى وزير الداخلية لإصدار جريدة باسم(الجمهورية)الناطقة باسم الثورة،وصدر العدد الأول منها في ١٧تموز،وكان سعدون حمادي صاحب الامتياز ولكن وبسبب الخلافات بين أعضاء الحكومة بشأن إعطاء أي حزب سياسي صحف تعبر عن آراءه لذلك صدر العدد السابع يحمل اسم عبد السلام عارف صاحب الامتياز ولكن الأعداد التالية لم تعد تحمل اسمه.[٤٣]

كما رفض وزير الداخلية عبد السلام عارف سيطرة الشيوعيين والبعثيين على مطبعتي جريدة الشعب وجريدة الأخبار،[٤٤]ورفض صدور جريدة الأهالي كجريدة ناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي.[٤٥]

أصدر مجلس الوزراء في يوم ١٧تموز١٩٥٨قراراً بجلسته الثالثة بشأن قضايا السجناء السياسيين والمفصولين،وكان الكثير من الإجراءات والمهام يقع تنفيذها على وزارة الداخلية، فخول وزير الداخلية مع وزير العدلية بمعاملة جميع المحكومين في قضايا سياسية كسجناء سياسيين وليس كسجناء عاديين وذلك ريثما يصدر قانون العفو العام،واتخاذ وزارة الداخلية ووزيرها ما يقتضي لرفع رقابة الشرطة عن المحكومين بقضايا سياسية والسماح لهم بالعودة إلى أهليهم وذويهم[٤٦].كما ألغيت القرارات الصادرة سابقاً بإسقاط الجنسية العراقية عن عدد من الشخصيات والمواطنين لأسباب سياسية وخوّل وزير الداخلية اتخاذ الإجراءات

اللازمة لتحقيق ذلك.وفي ١٩تموز١٩٥٨صدر مرسوم جمهوري خوّل وزراء الداخلية والدفاع والعدلية تنزيل عشرين بالمائة من أصل المدة المحكوم بها على المسجونين كافة في العراق والمكتسبة أحكامها الدرجة القطعية[٤٧].

لم تكن نظرة الأحزاب والتيارات السياسية –لاسيّما الحزب الشيوعي– راضيةً عن الدور الذي قامت به الدوائر الأمنية لاسيّما مديرية الأمن العامة والشعبة الخاصة التابعة لها لما لها من تاريخ في صراعها مع الحزب الشيوعي وملاحقة أعضاءه وقادته منذ العهد الملكي،مما جعل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تقدم مذكرة في ٢٦تموز١٩٥٨إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم حول((جهاز التجسس القديم وطلبت فيها تصفية مديرية الأمن العامة والوكلاء التابعين لها،كما طالبت بتصفية الشُعب الخاصة في المؤسسات المدنية والعسكرية))[٤٨].وهذا يفسر لنا مدى مخاوف الشيوعيين من دوائر وزارة الداخلية الأمنية لاسيّما وأنهم تلقوا ضربات قاسية منها أواخر العهد الملكي،وأرادوا استغلال علاقتهم الطيبة مع رئيس الوزراء في بداية حكمه لتحجيم دور المؤسسة الأمنية،اعتقاداً منهم بأنه لا يمكن أخذ حريتهم بالعمل السياسي في المستقبل القريب المنظور لاسيّما السيطرة على الشارع لذلك طالبوا بإلغاء الدوائر الأمنية المتخصصة بمتابعة النشاطات السياسية والحزبية وطالبوا بتفكيكها وتصفية رجالها وشل نشاطاتهم.

وفي ٢٧ تموز قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مذكرةً أخرى إلى المسؤولين،طالبت فيها بحل قوة الشرطة السيارة..،وتحويل جزء من أسلحة الشرطة والشرطة السيارة إلى فرق المقاومة الشعبية[٤٩]التي تأسست بعد الثورة.[٥٠] وهذه محاولة من الحزب الشيوعي لاستمالة عبد الكريم قاسم إلى جانبهم لتنفيذ سياستهم وأيدلوجيتهم الحزبية والتي لا يمكن تنفيذها بحسب اعتقادهم بوجود الدوائر الأمنية على هيكلتها وسياستها السابقة في العمل الأمني إلا بعد حلها أو تبديلها جذرياً ،وربما يعود تشدد الشيوعيين من الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية لسمعة هذه الدوائر بعد إتباعها وسائل الشدة وقمع الحريات السياسية والتضييق على الحريات العامة بعدّها دوائر قمعية وذات أساليب إرهابية ولا يمكن تطويرها لمواكبة التبدل السياسي والاجتماعي الذي شهده العراق بعد١٤تموز١٩٥٨.

عَرضّ وزير الداخلية على رئاسة الوزراء مشروع إصدار مرسوم جمهوري من مجلس السيادة بإلغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية[٥١]وقد صدر في ٢٧ تموز١٩٥٨وذلك((رغبةً في تحقيق المساواة بين جميع مواطني الجمهورية العراقية..)).[٥٢] وكانت وزارة الداخلية امتازت بعلاقات واسعة مع كثير من شيوخ العشائر العراقية ونفذت الكثير من أهدافها في ميادين الانتخابات والإدارة المحلية في الألوية ومعالجة مشكلات العشائر والأراضي الزراعية بالاستفادة من القانون المذكور طوال العهد الملكي،فأرادت حكومة الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية بإخضاع جميع المواطنين لقوانين وأنظمة موحدة وعُدّ ذلك القانون أو النظام خطراً على وحدة المجتمع العراقي لأنه يقسمهُ إلى قسمين يخضع كل منهما لأحكام قانون خاص يختلف عن الآخر،وقد حال القانون دون تحضر الشعب بمحافظته على الأعراف والعادات العشائرية التي لا تلائم المجتمعات العصرية الراهنة.[٥٣] وهذا باعتقادي يُعدّ من مسببات تأخر العراق عن ركب التطور الدولي وتفشي الكثير من السلوكيات والعادات السلبية وديمومتها في المجتمع العراقي حتى وقتنا الحاضر،كما كان يُستغل من كبار الشيوخ والملاكين لإثارة بعض الاضطرابات والقلاقل في العديد من مناطق البلاد المختلفة مما كان يُحمل وزارة الداخلية مهام ومسؤوليات إضافية لاسيّما جهازها الإداري والأمني في ألوية العراق المختلفة .

واجهت وزارة الداخلية كمؤسسة أمنية مسؤولة عن التحقيق في الحوادث والجرائم الداخلية الخطيرة،مشكلة كشف المسببين في حريق مستودعات شركة نفط خانقين في الباب الشرقي – مستودع الكيلاني حالياً – فسعت فرق إطفاء الحرائق التابعة لوزارة الداخلية إلى إطفاء الحريق الهائل الذي حدث في ٣٠تموز١٩٥٨واستمر لمدة أسبوع كامل وكان أعظم حريق عرفته بغداد،فبادرت مديرية الشرطة العامة بتشكيل لجنة تحقيقية للوصول إلى المسببين،وأوقفت الشرطة اثنين من الأمريكيين من قوة حماية السفارة الأمريكية إذ كانا بملابس مدنية وقريبان من موقع الحادث وأوقفت معهم عدد من العمال العراقيين الذين كانوا خفراء لحراسة ومراقبة المخازن في تلك الليلة،[٥٤]لكن الأمريكيين أطلق سراحهم بعد أسبوع من التوقيف وبعد أن تدخل السفير الأمريكي والدمار غولمان(**Waldermar Gallman**)

الذي كان مصراً على إطلاق سراحهما في الحال((وإلا فأنّ الحكومة العراقية تتحمل النتائج التي ستترتب على استمرار توقيفهما..))، وأعلنت الحكومة في اليوم الآتي إطلاق سراحهما بعد التأكد من براءتهما.[٥٥]

اتخذت وزارة الداخلية الكثير من الإجراءات والقرارات التي من شأنها تحقيق الإصلاح الاجتماعي والحد من انتشار الفساد الأخلاقي وتحقيق العدالة بين المواطنين كافة وبما ينسجم مع توجهات وأفكار حكومة الثورة الفتية ومبادئها في الجانب الاجتماعي،فأصدرت وزارة الداخلية بياناً أعلنت فيه غلق محلات بيع المشروبات الروحية ومنع بيعها من الساعة السابعة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً لكل يوم ما عدا الجمعة فيمنع فتح تلك المحال نهائياً [٥٦].ويبدو أن وزارة الداخلية هدفت لضبط الوضع الأمني لاسيّما في أوقات الليل وأيام الجمعة في ظل فرض الأحكام العرفية في البلاد والمحافظة على سمعة الحكومة وقيادة الثورة وهي في بداية العمل السياسي في مجتمع له عاداتهُ وتقاليدهُ الاجتماعية المحافظة .

أجرت حكومة عبد الكريم قاسم أول تعديل لها في ٣٠ أيلول ١٩٥٨والذي تم بموجبه إعفاء عبد السلام عارف من منصبه وزيراً للداخلية ونائباً لرئيس الوزراء وتعيينه سفيراً للعراق في بون بجمهورية ألمانيا الغربية[٥٧] .بعد أن تفاقم الخلاف وسادت روح الشك فيما بين كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ومحاولات الأخير بالاستحواذ على جزء من السلطة التي بدت تتجمع بشكل كامل بيد عبد الكريم قاسم،فضلاً عن خلافاتهما بشأن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة،ومهما يكن الأمر فأن شخصية عبد السلام عارف(وزير الداخلية)وقدراته المحدودة وعدم إدراكه السياسي وتصريحاته العامة قد انعكست بشكل سلبي على عمل وزارة الداخلية المؤسسة الرئيسة في الحكومة العراقية طوال عقود طويلة ويبدو ذلك من أقوال صديق شنشل[٥٨]:((إنَّ العقيد عبد السلام عارف كان جندياً ووطنياً وقومياً إلا أنه كان كارثة في السلطة..،وأنه لا يمتلك الإدراك السياسي أو كيفية التصرف سواءً مع الأجانب أم مع زملائه.ونظرا لقدراته المحدودة وتسرعه وتصريحاته العامة غير المقبولة فقد أصيب الجهاز الحكومي بشبه عجز وهناك كثير من الأشياء تعتمد على الأداء الكفء لوزارة الداخلية حيث لا يمكن إدارة البلاد برجل مثل عارف كوزير..)).[٥٩] وفي اليوم نفسه الذي تم فيه إعفاء عبد

السلام عارف من منصب وزير الداخلية صدر مرسوم جمهوري رقم(٣١٩)[٦٠]بإسناد وزارة الداخلية إلى الزعيم الركن أحمد محمد يحيى،[٦١]الذي فوجيء بمفاتحة عبد الكريم قاسم له حول هذا المنصب وظل يرفض ذلك عدة أيام ولكن إصرار عبد الكريم قاسم على تعيينه عاداً قبوله مساعدةً له وتقديراً لصداقتهما القديمة.[٦٢] ومن الممكن أن نقول بأنّ رفضه لهذا المنصب الرفيع قد يكون خشيته من فقدانه لصداقته لعبد الكريم قاسم أو بسبب ماضيه السابق في العهد الملكي،فضلاً عن خشيته الفشل في إدارة وزارة حساسة وواسعة ومعقدة المهام كوزارة الداخلية.

كان الوزير الجديد يظهر دائماً نفسه كصديق للبريطانيين منذ أن كان قائداً للواء الخامس عشر في البصرة وتوقع البريطانيون أن يكون متعاطفاً معهم.[٦٣]

ومما يجدر ذكره،أنه عندما صدر أمر إعفاء عبد السلام عارف من منصبه كوزير للداخلية،كان عبد الكريم قاسم قد أخذ يتحرى عن شخصية مدنية أو عسكرية لتولي هذا المنصب،فأختار صديقهُ وزميلهُ في الجيش الزعيم احمد محمد يحيى دون البحث على شخصية كفوءة وذات خبرة ودراية بشؤون وزارة مهمة كوزارة الداخلية،إلا أن محمد حديد[٦٤]يذكر بأن اختيار أحمد محمد يحيى لهذا المنصب((كان لتجنب المشكلات لاسيّما أن وزارة الداخلية في الأحوال الاعتيادية هي المسؤولة عن قضايا الإدارة العامة والأمن العام،في حين أنه في ظروف ما بعد الثورة واستمرار الأحكام العرفية،وأصبح الحاكم العسكري العام مسؤولاً عن الأمن العام وعما يحدث من مشكلات إدارية ذات علاقة به والحاكم العسكري يحكم بحكم منصبه تابع لوزير الدفاع الذي كان هو رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتحت أمرته،ولذلك كان اختيار احمد محمد يحيى لمنصب وزير الداخلية اختياراً معقولاً ومناسباً من وجهة نظر عبد الكريم قاسم لتجنب الاحتكاكات التي قد تنشأ من جراء تولي منصب وزارة الداخلية من شخصية مستقلة .واستند اختيار احمد محمد يحيى إلى كونه شخصاً مسالماً يتجنب المشكلات)).[٦٥]

والواقع أن هذا الرأي أثبتته الأحداث اللاحقة لذلك نلاحظ مسايرة وزير الداخلية الجديد لآراء وتعليمات وأوامر عبد الكريم قاسم ولا يحيد عنها قيد شعرة لذلك استمر بمنصبه

هذا حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣،[٦٦] فضلاً عن كونه ملتزماً مطيعاً لأوامر من هو أعلى منه منصباً ،يزاد على ذلك إدارته الناجحة للوزارة.

لم يتفرغ وزير الداخلية لإدارة أعمال وزارته فحسب،إذ تولى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالوكالة فيعمل عشرة أيام في وزارة الدفاع لمساعدة رئيس الوزراء في الشؤون الفنية والتعبوية فضلاً عن انشغاله في اجتماعات مجلس الوزراء.[٦٧] وهذا مما أثر على إدارته لعمله الرئيس كوزير للداخلية.

واجهت وزارة الداخلية اضطرابات ومشكلات داخلية في مناطق مختلفة من الجمهورية العراقية في أواخر سنة ١٩٥٨،ففي يوم ٢٦تشرين الأول زار الملا مصطفى البارزاني كركوك في طريق ذهابه إلى بغداد بعد أن زار منطقة بارزان[٦٨]وكانت الأجواء مشحونة ما بين الأكراد من جهة والتركمان من جهة ثانية وقد أخذ التنافس والعداء المتوارث صيغةً سياسيةً بعد١٤ تموز وكان التركمان قد اتهموا بالولاء لتركيا وميثاق بغداد– الذي صدر سنة ١٩٥٥– وفعلت الإشاعات الاستعمارية فعلها في كركوك لاسيّما من القنصلية البريطانية والمؤسسات الأمريكية((مركز الاستعلامات الأمريكية))،وإدراكاً من وزارة الداخلية لخطورة الموقف واحتمال تطوره إلى صدام مسلح أرسلت معاون تحري شعبة الأجرام محمد عزيز إلى كركوك للوقوف على الوضع،والذي أعد تقريراً شخص فيه وجود جهات خارجية تعمل لإثارة الفتنة في مدينة كركوك لاسيّما وأنها تضم قوميات مختلفة من أكراد وعرب وتركمان وغيرها مما سهل على((المتصيدين بالماء العكر)) النفوذ إلى بعض الناس الذين كانوا يسعون وراء مصالحهم الذاتية والشخصية وتمكنت إجراءات الشرطة والجيش من تهدئة الوضع وعاد النظام والأمن للمدينة[٦٩].

ومما يجدر ذكره،أن توجهات وزارة الداخلية بداية الثورة كانت تهدف إلى التقرب من جماعة الملا مصطفى البارزاني كجزء من سياسة الحكومة لمواجهة القوى القومية والوحدوية ،وخصصت وزارة الداخلية خمسة آلاف دينار من ميزانيتها لجماعة الملا مصطفى في ٢٢تشرين الأول ١٩٥٨،وفي ٤ كانون الأول من السنة نفسها قرر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ ستة آلاف دينار إلى الملا مصطفى وجماعته في بغداد،كما قررت الحكومة تخصيص كمية

من الحنطة للبارزانيين في منطقة الشيخ أحمد البارزاني لمساعدتهم في ذلك الموسم وبإشراف وزارة الداخلية.[٧٠]

كما كلف رئيس الوزراء مديرية الأمن العامة بمتابعة عودة عبد السلام عارف إلى العراق بعد أن ترددت إشاعات عن قرب عودته مطلع تشرين الثاني ١٩٥٨،[٧١]وفعلاً عاد عبد السلام عارف إلى بغداد صباح يوم ٤ كانون الأول ١٩٥٨،فأبلغت مديرية الأمن العامة رئيس الوزراء بوصوله،فجن جنونه وقرر اعتقاله،فطلب من مدير الشرطة العام العقيد طاهر يحيى[٧٢]أن يذهب إلى دار عبد السلام ويجلبه إلى وزارة الدفاع،ولما وصل عبد السلام وبخه عبد الكريم قاسم على عودته من دون علمه وأصدر أمراً بتوقيفه وإرساله إلى السجن رقم(١)في معسكر الرشيد.[٧٣]

وفي ٥ كانون الأول ١٩٥٨أيدت الدوائر الأمنية للحكومة إعلان الحزب الشيوعي عن وجود((مؤامرة رجعية))يدبرها بعض القوميين بالاتفاق مع بعض رؤساء العشائر وبتشجيع من رشيد عالي الكيلاني،[٧٤] للقيام بحركة مسلحة في مناطق مختلفة من العراق واغتيال عبد الكريم قاسم ،وتم القبض على المتهمين وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة.[٧٥]

بعد انكشاف هذه المحاولة تسلم طه الشيخ أحمد[٧٦]مسؤولية الأمن والاستخبارات وجمدت مديرية الاستخبارات العسكرية وعدّ ضُباطها غير موالين ومشكوكاً في إخلاصهم،كما أبعد العقيد طاهر يحيى مدير الشرطة العام وعين العقيد عبد الباقي كاظم مديراً لشرطة لواء بغداد – وهو شيوعي قديم.[٧٧]

لقد كان إبعاد مدير الشرطة العام من منصبه وإعادته إلى الخدمة في الجيش بسبب تورطه بالقيام باتصالات مع الضباط القوميين وغيرهم من المساندين لتغيير حكم عبد الكريم قاسم.[٧٨]

شخصت وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية مسببي الاضطرابات الداخلية أواخر سنة ١٩٥٨ومطلع سنة ١٩٥٩وحصرتهم بفئتين أو جماعتين متطرفتين هما البعثيون الذين يوالون بشكل متطرف جمال عبد الناصر– رئيس الجمهورية العربية المتحدة– والشيوعيين،مما انعكس هذا الأمر سلباً على مقدرة الحكومة في تنفيذ إصلاحاتها التي وعدت الشعب بها،كما سبب

ذلك فوضى إدارية.[٧٩] لكن يبدو أنَّ وزارة الداخلية لم تكن من القوة بحيث تقف بوجه التيارين المتصارعين فكانت تداري هذا الاتجاه مرة وتضغط على الاتجاه الآخر مرة أخرى وبالعكس متماشيةً مع((سياسة الوسط))التي كان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يشير إليها دائماً .

تعاونت وزارة الداخلية بمؤسساتها الأمنية والإدارية– في الألوية المختلفة– مع الجيش لمعالجة الكثير من الاضطرابات والصدامات التي وقعت بين الشيوعيين والقوميين مطلع سنة ١٩٥٩في لواء كركوك في مناطق التون كوبري وطوزخرماتو وحلبجة،وكانت مساعي الإدارة والشرطة قد نجحت في تهدئة الأوضاع وإحلال الصلح بين الأطراف المتصارعة.[٨٠]وهذا عمل يسجله الباحث بايجابية للمؤسسة الأمنية والإدارية لوزارة الداخلية لاسيّما في لواء مثل كركوك يعيش احتقاناً قومياً بين الأكراد والتركمان للسيطرة على مراكز القوة والنفوذ في اللواء لاسيّما الأكراد الذين لهم مطامح قومية بتأليف حكم ذاتي أن لم يكن استقلال عن الدولة العراقية الأم.[٨١]

استمر العمل بمرسوم المطبوعات رقم(٢٤)لسنة ١٩٥٤في مطلع العهد الجمهوري ولم يلغَ أو يعدل،لكن الصحافة خضعت لدائرة الحاكم العسكري بدلاً من وزارة الداخلية أو وزارة الإرشاد(الإعلام)وأُنيطت الرقابة العسكرية للمطبوعات بالعقيد لطفي طاهر[٨٢]الشيوعي أو المتعاطف مع الشيوعيين.[٨٣] وهذا الأمر على ما اعتقد خطير للغاية لاسيّما على حرية الصحافة إذ أن العسكريين ليس لهم أي خبرة أو إلمام بأمور الصحافة أو الطباعة وقوانينها من جهة،وعدم رغبتهم أو ميلهم للحريات والديمقراطية مهما كانت يسيرة من جهة أخرى،فالعسكر دائماً يحبذون السياسة الدكتاتورية وهذا الأمر مردهُ إلى البناء النفسي والوظيفي للعسكريين وتنشئتهم القائمة على الضبط والطاعة العمياء،فضلاً عن عدم حيادية هذه المؤسسة الرقابية الجديدة لاسيّما وأن الإشراف اسند إلى شخص ميوله واتجاهاته السياسية تميل نحو الشيوعيين.

في الحقيقة أنَّ سياسة وزارة الداخلية كانت تمثل سياسة عبد الكريم قاسم في مختلف المجالات،وفي مجال حرية الصحافة فالواقع أنّ وزارة الداخلية أطلقت الحرية للصحافة بدعم من عبد الكريم قاسم فصدرت في بغداد وحدها أثناء السنة الأولى

للثورة(٤٥)جريدة يومية وأسبوعية و(٢٠)جريدة أخرى في مدن العراق المختلفة تمثل مختلف الاتجاهات السياسية.(٨٤)

تعقدت مهام وزارة الداخلية أواخر سنة ١٩٥٨ومطلع سنة١٩٥٩لاسيّما بعد اتساع المظاهر الشعبية ومنها التظاهرات والمسيرات التي يقوم بها الشيوعيون،فضلاً عن خروج فصائل(المقاومة الشعبية)إلى الشوارع وهي تحمل السلاح وتفتش المارة بحجة وجود مؤامرات،وكان لصدور قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي مطلع شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٩الذي ألغيت بموجبه الفقرة التي تعدّ الانتماء للشيوعية من الجرائم التي يعاقب عليها القانون،وأصدرت رئاسة الوزراء عفواً عن قادة الحزب الشيوعي(٨٥)وإعادة الاعتبار لهم لاسيّما قادة الحزب الذين اعدموا في العهد الملكي.(٨٦)

أثارت أعمال واستفزازات المقاومة الشعبية حتى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم نفسه الذي دعا في خطاب له بمناسبة تأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٩لتحجيم دورها وعدم تدخل عناصرها بأعمال الدوائر الأمنية المختصة والإدارة المحلية– في الألوية– المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام في مناطق ألويتها. (٨٧) لذلك امتازت الكثير من إجراءات ومواقف دوائر الشرطة والأمن بالمهنية والموضوعية والدقة المتناهية،ولنا أن نعطي مثالاً واحداً على ذلك ما قامت به مديرية الأمن العامة في متابعة التظاهرات والاحتفالات التي أقيمت يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩للاحتفال بعيد الجيش العراقي في منطقة الأعظمية ببغداد،فقد كذبت التقارير الأمنية ادعاءات آمر المفرزة العسكرية التي فتحت النار على المتظاهرين وادعاء آمر المفرزة بأن المتظاهرين قد أهانوه واعتدوا على جنوده وقام بعضهم((بسب عبد الكريم قاسم والهتاف بسقوطه..))وأصرت التقارير الأمنية على أن الضابط المسؤول عن المفرزة هو((الذي استفز شعور الناس وتحرش بهم وطالبت بعقابه)).(٨٨) إلا أنَّ رئيس الوزراء اعتمد تقرير طه الشيخ احمد – مدير التخطيط العسكري– ولم يستند على تقارير الدوائر الأمنية التابعة لوزارة الداخلية.(٨٩) مما يشير إلى تراجع دور المؤسسة الأمنية ذات الاختصاص في بداية عهد عبد الكريم قاسم وصعود نجم المؤسسة العسكرية وأخذها دور المؤسسة الأمنية(المدنية)،ويفسر لنا ذلك أيضاً اعتماد رئيس الوزراء على شخصيات عسكرية

موالية ومطيعة له طاعة عمياء وبما يخدم توجهاته وسياسته العامة،لكن ظهر للباحث فيما بعد أنّ إبعاد وزارة الداخلية أو تقليص مهامها الأمنية وإسناد دورها إلى وزارة الدفاع قد أتى بنتائج كارثية ليس على البلاد فحسب بل على عبد الكريم قاسم نفسه.

بلغت الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق في شهري كانون الثاني وشباط سنة ١٩٥٩درجةً عاليةً من الفوضى والانحلال ولاسيّما بعد إصدار حكم الإعدام بكل من رشيد عالي الكيلاني وعبد السلام عارف بتهمة محاولة قلب نظام الحكم بالتعاون مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة،وتزايد التنافس والصراع القومي– الشيوعي على مراكز الإدارة والأمن والجيش وبقية مؤسسات الدولة الأخرى.ومن جانبها كانت وزارة الداخلية من خلال جهازها الأمني تتابع تحركات العناصر القومية لاسيّما في الموصل التي بدأت عشائرها في منطقة الجزيرة تتلقى دعماً كبيراً من الجانب السوري على حد وصف المعلومات التي قدمتها شرطة الموصل إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مباشرةً مفصلةً فيها نشاطات الضباط القوميين.[٩٠] وربما هذا أحد الأسباب التي دعت عبد الكريم قاسم إلى تركيز السلطات الأمنية في جهة عليا تتولى عملية التنسيق بين الدوائر المسؤولة عن الأمن والاستخبارات وتمكنها من رصد النشاطات المعادية والعمل على إفشالها ورسم خطة الدعاية للجمهورية العراقية من الداخل والخارج ،ففي الثالث من آذار سنة ١٩٥٩صدر القانون رقم(٣٢)لسنة ١٩٥٩باسم(قانون هيئة الأمن الوطني ومديرية الاستخبارات العامة).[٩١]

ونصت المادة الثانية–أ– من القانون المذكور بأن الهيئة تشرف((على المديريات ودوائر الأمن والاستخبارات في الدولة كافة في شؤون الأمن والاستخبارات)).[٩٢] وكان من أعمالها هي جمع المعلومات والأخبار المتعلقة بسلامة الدولة والقيام بتمحيصها ودراستها وتزويد رئيس الوزراء وهيئة الأمن الوطني بجميع احتياجاتها.[٩٣]

المبحث الثالث

إجراءات وزارة الداخلية ومواقفها إزاء الأحداث السياسية الداخلية

٨ آذار ١٩٥٩ـ ١٤تموز١٩٥٩

تصاعد التنافس الشيوعي – القومي في الموصل أوائل سنة ١٩٥٩حتى وقعت حالات عديدة من الصدامات والاشتباكات بالأيدي بين أنصار الاتجاهين في المقاهي والشوارع والمدارس والأسواق مما جعل الشرطة في كثير من الأحيان تصطدم بالشيوعيين وأنصارهم،ولم تكن الحالة في أماكن العبادة في المساجد والجوامع بأفضل من ذلك بسبب مهاجمة رجال الدين للشيوعية ومبادئها في خطبهم،واضطرت الشرطة أن تقوم بتخصيص دوريات بقرب الجوامع التي تقام بها صلاة الجمعة لتحاشي وقوع بعض المشادات وربما المصادمات مما يزعزع الأمن والنظام.(٩٤)

وذكرت تقارير أمنية لوزارة الداخلية في شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٩إلى توجه السكان المحليين للتصدي للأفكار الشيوعية والمحافظة على الهوية الإسلامية للمدينة وتزايدت الدعوات لنصرة القومية العربية مما زاد من حقد الشيوعيين عليهم وأصبح هناك فريقين أحدهم الشيوعيين والبارتيين(الحزب الديمقراطي الكردستاني)والقوميين والأخوان المسلمين من جهة أخرى حتى أن الشيوعيين زعموا بأن التظاهرات والاحتفالات التي قام بها القوميون في ذكرى تأسيس الجيش العراقي هي((تظاهرات تآمرية ضد الجمهورية)).(٩٥)

اقترحت وزارة الداخلية عدم إقامة مهرجان أنصار السلام– إحدى واجهات الحزب الشيوعي العراقي– في الموصل في ظل حالة القلق والتوتر الذي تشهده المدينة في شهري شباط وبداية آذار١٩٥٩،لكن عبد الكريم قاسم أصر على إقامة المهرجان في ٦ آذار ١٩٥٩ولم يأخذ توصيات وتحذيرات وزارة الداخلية ومتصرفية (محافظة)الموصل التي توقعت حدوث اضطرابات وصدامات قد لا تحمد عقباها ولا تعرف نتائجها.(٩٦) ويبدو أن عبد الكريم قاسم أراد إظهار قوته وثبات قراراته لاسيّما بعد معارضة كبار الإقطاعيين في الموصل لقانون الإصلاح الزراعي.(٩٧) ويرى الباحث سبباً آخر تمثل برغبته في كسر شوكة القوميين الذين طفحت سيطرتهم بشكل شبه تام على المدينة المهمة في شمال العراق.

ويروي محمود الدرة بأن القوميين قاموا بتنظيم تظاهرات معادية لأنصار السلام يوم ٦ آذار وحدث نتيجة ذلك حرائق ودمرت عدد من السيارات،وأن العقيد عبد الوهاب الشواف[٩٨] اتفق مع((مدير أمن الموصل على تطبيق خطة الأمن فوراً ،وإعداد قائمة بأسماء الأشخاص المقرر اعتقالهم..ومن ثم احتلال المراكز الرئيسة كافة في مدينة الموصل من أحد أفواج اللواء الذي يأتمر بإمرة الشواف))،وتم إطلاق سراح القوميين المعتقلين وشدد الخناق على الموالين لحكم عبد الكريم قاسم من الضباط.[٩٩] وهذه إشارة واضحة على وجود نفس مؤيد لحركة الشواف في الدوائر الأمنية لاسيّما قياداتها من جهة ووجود نفوذ للقوميين في الموصل في بعض دوائر الأمن والشرطة من جهة أخرى،وهذا الأمر غير مستبعد في مدينة فاضت فيها المشاعر القومية أكثر من غيرها،والتي بدت واضحةً في أعمال وممارسات عملية تجسدت في أحداث حركة الثامن من آذار سنة ١٩٥٩.

ومما يجدر ذكره،أنّ تقارير الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية كشفت عن وجود دعم وتحريض من الحكومة السورية لاسيّما وزير داخليتها عبد الحميد السراج للعديد من شيوخ العشائر العراقية التي كان يلتقي مع شيوخها في سوريا،وتشير برقية معا ونية شرطة كمرك الموصل الموجهة إلى رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة العقيد فاضل عباس المهداوي[١٠٠] إلى وصول أسلحة سورية وتوزيعها بوساطة سيارة سورية نوع جيب على عشائر شمر السورية والعراقية وقيام سيارات الحمل(اللوري)السورية بحمل رجال من العشائر المتمردة إلى الموصل،[١٠١] للمشاركة في أحداث المدينة مطلع آذار١٩٥٩.[١٠٢]

وقع ما تخوفت منه الدوائر الأمنية التي بدت ضعيفةً ومشلولة القدرة أمام تفاقم الأوضاع الداخلية في الموصل بعد حركة الشواف،واستمرت أعمال العنف وفقدان الأمن والفوضى ثلاثة أيام أخرى،وأرسلت وزارة الداخلية مدير شرطة جديد إلى الموصل هو إسماعيل عباوي الذي وصل يوم ٩ آذار لكنه تمكن بعد مدة من الزمن بالسيطرة على الوضع بمساعدة قوات الجيش العراقي،[١٠٣] وكان للمقاومة الشعبية وبعض أبناء العشائر والطلبة دور سلبي إذ سقطت المدينة تحت سيطرة العناصر الانتهازية والخارجة على القانون وبدأ المّد الشيوعي واضحاً وموورست أعمال القتل والانتقام والسحل في الشوارع وأقيمت المحاكم في مديرية

شرطة الموصل لإدانة المتعاونين والمتعاطفين مع الشواف،وراح ضحية ذلك العشرات من القتلى والجرحى.[١٠٤] وهو أمر أساء كثيراً إلى ثورة ١٤تموز،كما أشر تقاعس وضعف الشرطة ودوائر الأمن في الموصل،ويبدو أنها كانت عاجزةً عن ضبط الأمن بعد انقسام الجيش نفسه بين مؤيد ومعارض لحركة الشواف مما أحرج حكومة بغداد(حكومة الثورة)وأجج مشاعر الكثير من الناس ضد عبد الكريم قاسم وسياسته.

عملت وزارة الداخلية لتحسين الدعاية للجمهورية العراقية في خارج العراق فاقترحت في ١٦آذار١٩٥٩تقوية الدعاية العراقية في الكويت من خلال:-

أ.إنشاء مكتب عراقي لحماية مصالح الجالية العراقية هناك.

ب.إنشاء نادي للعمال العراقيين وفتح مكتبات وتزويدها بالصحف العراقية.

ج.مفاتحة السلطات الكويتية – من خلال وزارة الخارجية- للسماح للعراقيين المقيمين هناك بالمتاجرة.

د.فتح مدرسة ابتدائية للعراقيين فقط على حساب الحكومة العراقية.

وحظيت هذه المقترحات بالترحاب من رئاسة الوزراء التي أوعزت بتشكيل لجنة من وزارة الخارجية ووزارات التربية والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية لتنفيذها.[١٠٥]

بعد افتضاح أمر تورط قوات المقاومة الشعبية في أحداث الموصل- ما بعد حركة الشواف- عملت الشرطة بالتعاون مع الجيش بفرض سيطرة مشددة على قوات المقاومة الشعبية،وحذر العقيد عبد الباقي كاظم- نائب مدير شرطة بغداد- أعضاء المقاومة الشعبية من القيام بالأعمال الارتجالية،ومن الملزم عليهم التنسيق مع الشرطة ودوائر الأمن الأخرى والاستعانة بها دائماً ..وأن لا يحاولوا أخذ دورها في موقع الحدث.[١٠٦]

وأشار تقرير للسفارة البريطانية في بغداد صادر في ٢٧ آذار ١٩٥٩إلى وزارة الخارجية البريطانية ((جرى الترحيب باستعادة السيطرة من الشرطة وذلك لأن سيطرتهم قد تدنت منذ ١٤تموز إذ جرى تحديد حركة الشرطة داخل الثكنات وفي ٢٤آذار١٩٥٩صدر تصريح من مدير الشرطة العام ..بأنّ النظام مستتب الآن وأنّ سيطرة الشرطة حازمة على

الحدود وفي المدن والمناطق الريفية..)).[١٠٧] ويظهر من التقرير المذكور بأن الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية أخذت تستعيد مكانتها الطبيعية التي تراجعت بداية الحكم الجمهوري بسبب سيطرة الجيش ونفوذه على المؤسسة الأمنية لاسيّما دور مدير الخطط العسكرية طه الشيخ احمد الذي عهدت إليه مهمة الإشراف على دوائر الأمن وقيادات المنظمات الشعبية فضلاً عن ارتباط لجان صيانة الجمهورية [١٠٨] به بصورة غير رسمية.[١٠٩]

عالجت وزارة الداخلية الكثير من الأحداث الداخلية بموضوعية واعتدال كما حصل في حوادث الاضطرابات في مدن المْدينة والفاو في لواء البصرة في آيار سنة ١٩٥٩،بسبب المضايقات التي قام بها الإقطاعيين ضد معلمي المدارس الذين كانوا متحمسين جداً في نشر الأفكار الديمقراطية وقانون الإصلاح الزراعي،مما جعل الوزارة تعتقل(١١)شيخ عشيرة من لواء البصرة وتجريد الكثير من الإقطاعيين من السلاح وإبعاد مدير شرطة البصرة عامر اسحق وإبداله بآخر هو محمد صالح المهدي. [١١٠]وبذلك نفذت الوزارة إجراءاتها لفرض النظام وسيادة سلطة القانون حتى إذا كان المخالفون من كبار الشيوخ والإقطاعيين وهذا قليلاً ما كان يحدث في العهد الملكي.

كما وجه وزير الداخلية في الأول من حزيران ١٩٥٩في بيان له جميع المعنيين بعدم التصرف الكيفي مع الأجانب المقيمين في العراق وأن مديرية الإقامة هي الجهة الوحيدة التي لها الحق في منع الأجانب من مغادرة العراق .ومنذ شهر حزيران ١٩٥٩((أفل نجم مديرية التخطيط العسكري وعاد نشاط مديرية الأمن العامة يتألق بمديرها العقيد عبد المجيد جليل[١١١]القاسمي المخلص حتى العظم وحتى لاقى وجه ربه وهو يهتف باسم قاسم))على حد تعبير خليل إبراهيم الزوبعي.[١١٢]

وهكذا أخذت وزارة الداخلية تستعيد وضعها الطبيعي الذي فقدته بداية الثورة بسبب تسلط الجيش وقبضته على المؤسسات الأمنية وتحجيم دور الجيش في موضوعة الأمن العام الداخلي،وتعاظم دور مديرية الأمن العامة ومديرية الشرطة العامة كمؤسسات أمنية عريقة ومتخصصة في الشأن الأمني الداخلي لاسيّما حفظ النظام السياسي والعمل وفق اتجاهاته وميوله ونظرته للحياة السياسية القائمة.

بعد ٢تموز١٩٥٩،توجب على وزارة الداخلية تنفيذ قانون الاجتماعات والتظاهرات رقم (١١٥)لسنة ١٩٥٩،الذي منح للسلطات الإدارية والأمنية للوزارة صلاحيات واسعة،فقد أوجب القانون المذكور على الجهات الحزبية والنقابية وغيرها المجازة قانوناً أن تخبر السلطات الإدارية المختصة قبل عقد الاجتماع أو التظاهرة ب(٤٨)ساعة،وخولت المادة الخامسة–أ– السلطات الإدارية رفض الطلب إذا تبين لها أن الاجتماع أو التظاهرة يعرضا الأمن والسلامة العامة للخطر أو كانا معاديين للنظام الجمهوري،ويحق للسلطة الإدارية تفريق الاجتماع أو التظاهرة في حالة ابتعادها عن هدفها وانقلابها إلى حالة فوضى وارتكبت فيها أعمال إجرامية تخل بالأمن والنظام العام،ولها الحق في اتخاذ الوسائل كافة وفقاً للقوانين لتفرقة التظاهرات والاجتماعات.[١١٣] وبموجب هذا القانون تم إلغاء مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم(٢٥)لسنة ١٩٥٤.[١١٤] وفي ١٣تموز ١٩٥٩ألف عبد الكريم قاسم تشكيلته الوزارية الجديدة والتي أبقت وزير الداخلية احمد محمد يحيى في منصبه وفي اليوم التالي ١٤تموز وقعت أحداث دامية في كركوك في احتفالات الذكرى الأولى للثورة وكانت لوزارة الداخلية إجراءات ومواقف إزاءها.[١١٥] وهكذا كان العام الأول من عمر الثورة مليئاً بالأحداث السياسية الداخلية التي تصدت لها المؤسسة الأمنية المتمثلة بوزارة الداخلية بما يملي عليها القانون وبكل حنكة وحكمة واضعةً نصب أعينها فرض النظام وسيادة سلطة القانون .

الخاتمة

منذ وقت مبكر تنبهت وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية للمحاولات والخطط والتحركات التي قام بها الجيش لإسقاط النظام الملكي وأشارت تقارير مديرية الأمن العامة إلى ذلك وأبلغت نوري السعيد بتلك المعلومات على الرغم من أنها أظهرت رغبتها بعدم التدخل في الصراع السياسي الدائر في العراق آنذاك،وعملت بمهنية عالية لحماية المواطنين وممتلكاتهم وفرض النظام وسلطة القانون منذ الساعات الأولى للثورة على الرغم من وجود تلكؤ في بعض مواقف وإجراءات دوائر الشرطة خلال اليوم الأول من الثورة لاسيّما في العاصمة بغداد بسبب التحديات الخطيرة التي واجهت حكومة الثورة في أيامها الأولى فأصدرت الأحكام العرفية في بغداد وعموم ألوية العراق.

تجلت حقيقة أهداف وزارة الداخلية في سياستها العامة إلى حماية النظام السياسي وديمومته،والحفاظ على الاستقرار الداخلي والأمن العام وتطبيق سيادة سلطة القانون لاسيّما بعد ظهور تيارات سياسية وأيدلوجية متناقضة ومتصارعة بعد مدة قصيرة من قيام الثورة،مما انعكس سلباً على الأوضاع الأمنية الداخلية وكثرة الاضطرابات التي زعزعت الاستقرار الداخلي وأضرت بالأمن الاجتماعي في البلاد ، لذا وقفت وزارة الداخلية بشدة ضد التيارات السياسية والأحزاب ذات التوجهات المعارضة لسياسة الحكومة .

واجهت وزارة الداخلية– بداية عهد الثورة– محاولات لتحجيم دورها لاسيّما الأمني والسياسي بعد سيطرة كبار ضباط الجيش على مراكزها القيادية في الدوائر الأمنية والمناصب الإدارية العليا بما فيها منصب وزير الداخلية ،لكن سرعان ما ابتعدت الحكومة عن هذه السياسة بعدما تأكدت من أهمية هذه الوزارة وضرورة أخذها لدورها الطبيعي لاسيّما بعد أحداث الموصل في آذار سنة ١٩٥٩.لاشك حاولت بعض الحركات السياسية تحجيم دور المؤسسات الأمنية لاسيما تلك التي تعاملت معها بشدة خلال العهد الملكي مستغلةً عهد الثورة وسياسة الإصلاح التي اتبعتها حكومة عبد الكريم قاسم في الأشهر الأولى من عمر الثورة لكنها فشلت في تحقيق ذلك بعد أن اثبت الواقع الحاجة الماسة للخدمات الأمنية والاستخبارية التي كانت تقدمها تلك الدوائر.

أظهرت وزارة الداخلية تعاونها مع وزارة الدفاع في تنفيذ الأوامر الحكومية المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية كالإشراف على الاجتماعات والتظاهرات وأعمال التفتيش والتحري للمساكن والمحلات وملاحقة تحركات فصائل المقاومة الشعبية التي عملت كمليشيات مسلحة مستغلة سياسة رئيس الوزراء المعتدلة فضلاً عن الإفادة من العشائر العراقية في الإسهام في حفظ الأمن الداخلي مما عزز من العلاقة بين تلك العشائر من جهة ووزارة الداخلية ومؤسساتها من جهة ثانية.

حاولت وزارة الداخلية تحسين صورتها من خلال الإجراءات والأعمال لكسب الرأي العام العراقي،ومنذ الأشهر الأولى من عمر الثورة ،فأصدرت العديد من القوانين والقرارات المتعلقة بإطلاق سراح السجناء السياسيين وتمييزهم عن السجناء العاديين وإعادة المفصولين

السياسيين إلى وظائفهم وتحسين أحوال السجون، ورفع رقابة الشرطة عن المحكومين بقضايا سياسية سابقة،وإلغاء المراسيم التي قيدت الحريات الديمقراطية للمواطنين والأحزاب السياسية لاسيّما فسح المجال أمام الصحف الموالية للنظام الجمهوري .إلا أن الباحث سجل ملاحظات على أداء عمل الوزارة ومنها تقييدها للصحف الموالية للنظام الملكي وغلق العديد منها، فضلاً عن إنصاف بعض فئات الشعب الدنيا والوسطى من سطوة الإقطاعيين في المناطق الريفية والعشائرية ولاسيّما بعد إلغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لتحقيق العدالة الاجتماعية مما خفف من بعض المهام التي كانت تقوم بها دوائر ومؤسسات وزارة الداخلية.وقد كشفت التقارير الأمنية لبعض مؤسسات وزارة الداخلية وجود تدخلات خارجية في شؤون العراق الداخلية لاسيّما من بعض دول الجوار الجغرافي كما حصل ذلك عندما تدخلت سوريا في أحداث الموصل في آذار سنة ١٩٥٩ .

الهوامش والمصادر

١ .من وزراء الداخلية المخضرمين،شغل منصب هذه الوزارة المهمة والحساسة معظم الحقبة من ١٧ أيلول١٩٥٣– ١٤ تموز١٩٥٨ .للمزيد من التفصيلات عن سيرته ودوره السياسي والإداري ينظر:عبد الرحمن البياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١،(بيروت،٢٠٠١)،ص٣وما بعدها.

٢ .المصدر نفسه،ص.١٨٢

٣ .تأسست هذه الدائرة بعد دمج مديريات وأقسام السفر والإقامة والجنسية والتحقيقات الجنائية والتحريات الفنية بدائرة واحدة سميت بمديرية الأمن العامة وذلك مطلع سنة ١٩٥٧ .ينظر: محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦– ١٩٥٧ ،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٥٧)،الجلسة(٥)في ١٩٥٧/٣/١٤، ص.٧٠

٤ .من أسرة بابان الكردية المعروفة،ولد ببغداد سنة ١٩٠٠ ،شغل العديد من الوظائف المتنوعة في وزارة العدلية ودوائرها الفرعية في الألوية،شغل حقائب وزارات الشؤون الاجتماعية والمواصلات والأشغال والعدلية ورئيساً للديوان الملكي ووزيراً للدولة ونائباً لرئيس

الوزراء ووزيراً للدفاع ،وانتخب نائباً في مجلس النواب وعين عضواً بمجلس الأعيان خلال العهد الملكي وكان آخر رئيس وزراء في ذلك العهد.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي والبرلماني،ينظر:مأمون شاكر إسماعيل، احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،١٩٩٩، ص٢وما بعدها.

٥.من أبرز رجال الشرطة والأمن أواخر العهد الملكي،وكان موالياً للنظام الملكي ومدافعاً عنه، تدرج في الرتب والمناصب الوظيفية في سلك الشرطة وشغل منصب مدير الأمن العام عام ١٩٥٧عندما أسست هذه الدائرة المستحدثة،وللمزيد عن سلوكه ونشاطه الوظيفي والأمني، ينظر: وزارة الدفاع،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج٨،(بغداد،١٩٦٠)، ص٣٠٠٩وما بعدها؛قحطان حميد كاظم ،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩– ١٩٥٨،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة ديالى،بعقوبة،٢٠١٢،ص٩٤، ٢٦٨ ،٢٧٢ .

٦.ولد نوري السعيد في بغداد سنة ١٨٨٨م،يُعدّ من أبرز الشخصيات السياسية العراقية المتميزة خلال العهد الملكي،شغل مناصب وزارية مهمة كوزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع في حكومات عدة،كما شغل رئاسة الوزارة أربع عشرة مرة طوال العهد الملكي،كان له دور بارز في السياسة العراقية الداخلية والخارجية حتى نهاية العهد الملكي،وعُدّ من أبرز مؤسسي الدولة العراقية الحديثة،وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،ينظر:عبد الرزاق احمد النصيري،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧)،ص١٥وما بعدها؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد، ١٩٨٨)،ص١٤وما بعدها ؛عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان،نيولوك للترجمة والنشر،(لندن ، ١٩٩٢)، ص٦٤وما بعدها.

٧.أعلن عن تكوين هذا الاتحاد في ١٤شباط ١٩٥٨بين العراق والأردن،وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة شعبية واسعة،وللمزيد عن الاتحاد ودستوره

ووزارته،انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم٦/١٠، تسلسلها٣١١/٤٧٨٨،دستور الاتحاد العربي، ١٩٥٨؛الملفة رقم(بلا)،تسلسلها ٣١١/٤٧٩٤،وزارة الاتحاد العربي ، .١٩٥٨

٨. مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص ص،١٦٤-.١٦٥

٩.قحطان حميد كاظم العنبكي،المصدر السابق،ص.٢٦٩

١٠.مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص.١٦٥

١١.للمزيد عن الحركات العشائرية قبيل ثورة ١٤تموز ١٩٥٨وإجراءات الشرطة إزاءها ، ينظر:جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨،(بيروت،١٩٨٠)، ص ص،٢٧٢-.٢٧٧

١٢.المصدر نفسه،ص.٢٧٧

١٣.ولد في بغداد في ٤ نيسان١٨٩٧ ،انضم إلى حزب الإخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٠وساهم في إصدار جريدة الأهالي سنة ١٩٣٣ثم صوت الأهالي سنة١٩٣٤ ، اشترك في وزارة حكمت سليمان وزيراً للاقتصاد والمواصلات اثر انقلاب بكر صدقي سنة١٩٣٦،انتخب عدة مرات نائباً في مجلس النواب العراقي،كان من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦ ،توفي في بغداد في شباط ١٩٦٨.وللاستزادة عن سيرته ونشاطه السياسي والفكري، ينظر:محمد عويد الدليمي،كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨،مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد ، ١٩٩٧)،ص٨ وما بعدها؛كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،منشورات الجمل، ط ٢،(ألمانيا، ٢٠٠٢)،ص٦٣وما بعدها.

١٤.مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص.١٦٦

١٥.قحطان حميد كاظم العنبكي،المصدر السابق،ص ص،٢٧١- .٢٧٢

١٦.ولد عبد الكريم قاسم في محلة المهدية ببغداد في ٢١ تشرين الثاني١٩١٤،عمل معلماً في مدرسة الشامية الابتدائية بقضاء الشامية- أحد توابع لواء الديوانية- للمدة ١٩٣١-

١٩٣٢،ثم دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم في نيسان ١٩٣٤وتخرج من كلية الأركان سنة ١٩٤١، تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل رتبة زعيم ركن(عميد ركن)في ٢ آيا ر١٩٥٥وترفع في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩إلى رتبة لواء ركن وفي ٦ كانون الثاني ١٩٦٣ترفع إلى رتبة فريق ركن، اشترك في العديد من الحركات العسكرية الداخلية وحرب فلسطين سنة ١٩٤٨،من كبار الضباط الأحرار والمخططين لتغيير النظام الملكي ،كان معتدلاً ونزيهاً وحريصاً على خدمة الشعب العراقي بكل مكوناته وطوائفه، قتل بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي والعسكري،ينظر:فائق عبد الهادي صالح،عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق ١٩٥٨– ١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، (بغداد،٢٠٠٣)؛ليث عبد الحسن الزبيدي،ثورة ١٤تموز١٩٥٨في العراق،مكتبة اليقظة العربية،ط٢،(بغداد،١٩٨١)،ص ص، ٣٢٣– ٣٤١.

١٧.صبحي عبد الحميد،أسرار ثورة ١٤ تموز١٩٥٨في العراق.البداية–التنظيم–التنفيذ– الانحراف،ط٢، (بيروت، ١٩٩٤)، ص٩٢؛محسن حسين الحبيب،حقائق عن ثورة ١٤ تموز،دار الأندلس للطباعة والنشر،(بيروت، ١٩٨١)،ص ص، ٩٤–٩٦.

١٨.ولد سنة١٩٢١في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ ببغداد، دخل الكلية العسكرية في سنة ١٩٣٨وتخرج منها سنة١٩٤١،اشترك في حركة آيا ر ١٩٤١وحرب فلسطين ١٩٤٨،كان جريئاً وطموحاً ويحب السلطة،وللمزيد عن شخصيته ودوره في تاريخ العراق المعاصر،ينظر:علي ناصرعلوان الوائلي،عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥،ص٤وما بعدها؛ليث عبد الحسن الزبيدي،المصدر السابق،ص ص،٣٤١–٣٥٥؛ احمد فوزي،عبد السلام محمد عارف سيرته– محاكمته– مصرعه،مطبعة الديواني،(بغداد ، ١٩٨٩)، ص١٥وما بعدها.

١٩.لم تقتصر التحذيرات على الجهات الداخلية بل ساهمت أطراف عربية(أردنية)وأجنبية بريطانية وأمريكية وتركية وإيرانية إلا أنَّ النظام الملكي لم يكن يتوقع أن يتم الأمر بهذا

التوقيت وهذه السرعة.ينظر:مجيد خدوري،العراق الجمهوري،الدار المتحدة للنشر،(بيروت، ١٩٧٤)،ص.٥٨

٢٠.محمد حسن الجابري،الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣،دار المرتضى للطباعة والنشر،ط١،(بغداد، ٢٠٠٧)،ص.٨

٢١.وهي قسم من أقسام الشرطة تتمتع بقدرات قتالية عالية لما تمتلكه من أسلحة وآليات متطورة وعناصر مدربة بشكل جيد،واستخدمت في العهد الملكي في تفريق التظاهرات وفي أوقات الأزمات والاضطرابات، ينظر: محمود شبيب،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠- ١٩٥٨،مطبعة عشتار،(بغداد،١٩٨٤)،ص.٦٠

٢٢.ينظر:محمد حسين الزبيدي،ثورة ١٤تموز١٩٥٨في العراق.أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٣)،ص٤٦٥؛جاسم كاظم العزاوي،ثورة ١٤تموز أسرارها- أحداثها- رجالها،شركة المعرفة للنشر،(بغداد، ١٩٨٠)، ص .١٤٣

٢٣.خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩،بيت الحكمة ،ج١، ط١،(بغداد، ٢٠٠٠)، ص.٣٦

٢٤.يبدو أنَّ أعمال النهب والفرهود والتخريب كانت ظاهرة واردة في تاريخ العراق المعاصر لاسيّما بعد وقوع الأحداث والاضطرابات الداخلية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وربما دينية.وللمزيد عن الموضوع ، ينظر: نوري عبد الحميد العاني،(ظاهرة الفرهود)دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب،مجلة الحكمة،العدد(٣٤)،أيلول ٢٠٠٣،ص ص، ٢٣- ٢٨؛علي الوردي،دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،مطبعة العاني، (بغداد،١٩٦٥)،ص ص،١٦٨-.١٩١

٢٥.ينظر:برقية(مقر الطوارئ)للسفارة البريطانية رقم(٢)في ١٥تموز ١٩٥٨والمعنونة إلى وزارة الخارجية البريطانية،وثيقة رقم ١٣٤١٩٩/٣٧١.نقلاً عن خليل إبراهيم حسين الزوبعي، المصدر السابق،ص.٥٩

٢٦.المصدر نفسه،البرقية رقم(٣٨)في ١٥ تموز١٩٥٨،من القنصلية البريطانية في البصرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ١٣٤١٩٩/٣٧١،والمنشورة في ص.٦٣

٢٧.كان الوزراء هم العقيد الركن عبد السلام عارف وزيراً للداخلية فضلاً عن نيابة رئاسة مجلس الوزراء،ومحمد حديد وزيراً للمالية،وعبد الجبار الجومرد وزيراً للخارجية،ومصطفى علي وزيراً للعدلية، وإبراهيم كبة وزيراً للاقتصاد،وجابر عمر وزيراً للمعارف،والزعيم الركن ناجي طالب وزيراً للشؤون الاجتماعية،وبابا علي وزيراً للموصلات والأشغال،وفؤاد الركابي وزيراً للأعمار،ومحمد صالح محمود وزيراً للصحة،وهديب الحاج حمود وزيراً للزراعة، وصديق شنشل وزيراً للإرشاد،واحتفظ عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع وكالةً،فضلاً عن رئاسة الوزارة.ينظر:جريدة الوقائع العراقية،العدد(١)،في ١٩٥٨./٧/٢٣

٢٨. يتولى مجلس السيادة صلاحيات رئيس الجمهورية مؤقتاً لحين وضع الدستور ثم ينتخب رئيس الجمهورية بحسب الأصول التي يتفق عليها،وتألف المجلس من ثلاثة أشخاص رئيس وعضوين وذلك تحقيقاً لمبدأ القيادة الجماعية ومنعاً لإنفراد شخص واحد بالسلطة،وصدر البيان رقم(٢)في ١٤تموز١٩٥٨أعلن بموجبه عن تأليف مجلس السيادة من الفريق الركن نجيب الربيعي رئيساً ومحمد مهدي كبة عضواً وخالد النقشبندي عضواً ،وكان تمثيل أعضاء مجلس السيادة لمكونات وطوائف العراق الكبيرة فكان الرئيس سنياً والعضو الآخر(محمد مهدي كبة) شيعياً والثالث(خالد النقشبندي)كردياً .ينظر:كريم مراد عاتي،مجلس السيادة العراقي والقضايا الوطنية القومية في العراق ١٩٥٨–١٩٦٣،رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٣؛نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨– ١٩٦٨،بيت الحكمة،ج١، ط١،(بغداد، ٢٠٠٠)،ص١٣،ص٣٠–٣٢.

٢٩.لم تكن هذه السياسة جديدة،فقد أعلنت الأحكام العرفية خلال العهد الملكي(١٦)مرة لأسباب عديدة أهمها الاضطرابات الأمنية أو خشية اضطراب الأوضاع الداخلية.وللمزيد عن الموضوع ينظر: :يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي،الأحكام العرفية في العراق ظروفها

التاريخية وآثارها السياسية١٩٢٤-١٩٥٧،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة القادسية،٢٠٠٩،ص١٤وما بعدها؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب للطباعة،ج١٠،ط٤، ص ص، ٣٢٢-٣٢٣؛عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية،الدار العربية للموسوعات ،المجلد الثالث،ط١، (بيروت ، ١٩٨٦)،ص.١٢١

٣٠.ولد ببغداد سنة ١٩١٢ونشأ فيها،التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها سنة ١٩٣٤،وكلية الأركان سنة ١٩٤١ثم نال شهادة الحقوق سنة ١٩٥٠،كان من المقربين لعبد الكريم قاسم ولم يكن له اتجاه سياسي معين ، استمر بشغل منصب الحاكم العسكري العام حتى ٨ شباط ١٩٦٣ . ينظر:باقر أمين الورد،أعلام العراق الحديث ١٨٦٩- ١٩٦٩،مطبعة اوفسيت الميناء، ج١، (بغداد، ١٩٧٨)،ص ص،٨٦-٨٧؛محمود فهمي درويش وآخرون،دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، مطبعة التمدن، (بغداد، ١٩٦١)،ص.٣١٨

٣١.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري..،ج١،ص.٤٧

٣٢.من القوانين والمراسيم التي ألغيت بعد ثورة ١٤ تموز هي:مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم(٦٢)لسنة ١٩٣٣وتعديلاته،مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم(١٧)لسنة ١٩٥٤، قانون الأسرة المالكة رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٨،قانون منع الدعايات الضارة رقم(٢٠)لسنة ١٩٤٨،قانون ذيل العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨،مرسوم تعديل قانون العقوبات رقم(١٦)لسنة ١٩٥٤..،ينظر:جريدة الوقائع العراقية، العدد(١)في ١٩٥٨./٧/٢٣

٣٣.جريدة الزمان،العدد(٦٢٩٠)في ١٩٥٨./٧/١٦

٣٤.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،ج٧،(بغداد،١٩٨٩)،ص.٩٨

٣٥.ينظر نص البرقية الفورية رقم(٥)في ١٥ تموز١٩٥٨والصادرة من السفارة البريطانية(مقر الطوارئ)موجهة إلى الخارجية البريطانية،وثيقة رقم ١٣٤١٩٩/٣٧١،نقلاً عن:خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية..، ج١،ص.٧٣

٣٦.من مواليد ١٩١٩بغداد ،تخرج من كلية الحقوق سنة١٩٤١،عين وزيراً للاقتصاد في أول وزارة لعبد الكريم قاسم في تموز ١٩٥٨،وفي سنة ١٩٥٩عين وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للنفط وكالةً واستمر بشغل وزارة الإصلاح الزراعي حتى سنة ١٩٦١،له مؤلفات كثيرة تزيد على الثلاثين في الاقتصاد والفكر الاقتصادي. ينظر:باقر أمين الورد،المصدر السابق، ص ص،٤٥-٤٦.

٣٧.أصدر مجلس السيادة العديد من القوانين بهدف تطهير الجهاز الحكومي والقضائي وأجهزة الدولة الأخرى من الموظفين المفسدين فصدر قانون تطهير الجهاز القضائي في ١٩٥٨/٧/٣١ثم قانون تطهير الجهاز الحكومي في١٩٥٨/٨/١. وللمزيد عن هذه القوانين وكيفية تنفيذها ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مقررات مجلس الوزراء،القرارات الصادرة في شهري تموز وآب ١٩٥٨،ملفة رقم بلا،و٢،ص٦-٨؛ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم ٢٥/٩،تسلسلها(٢٦٠)،تطهير الجهاز الحكومي،تاريخها ١٩٥٨-١٩٦٦/٣/٢؛جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤)في ١٩٥٨/٨/٤؛جريدة الجمهورية،العدد(١٥)في ١٩٥٨./٨/٣

٣٨.ترسخ النظام الإقطاعي في العراق بعد الاحتلال البريطاني(١٩١٤- ١٩١٨)ثم في العهد الملكي الذي رعى هذا النظام ومنحه الامتيازات الواسعة مما انعكس سلباً على حياة الكثير من الفلاحين والمزارعين مما جعل نهاية الإقطاع أحد المطالب الشعبية كما هو مطلباً للحركة الوطنية لذلك سعت حكومة ١٤ تموز لإنهائه أو الحد منه فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم(٣٠)لسنة ١٩٥٨وتعديلاته.وللمزيد من التفصيلات عن الموضوع ، ينظر:محمد توفيق حسين،نهاية الإقطاع في العراق. بحث في أحوال الفلاح العراقي وقانون الإصلاح الزراعي،د.م،ط١،(بيروت،١٩٥٨)،ص٢١وما بعدها؛عبد الرزاق الظاهر،الإقطاع

والديوان في العراق،مطبعة السعادة،(القاهرة،١٩٤٦)؛طلعت الشيباني،واقع الملكية الزراعية في العراق ، دار الأهالي للنشر والتوزيع،(بغداد ،١٩٥٨).

٣٩.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري..،ج١، ص ص،٣٦-٣٧.

٤٠.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز،مصدر سابق،ج٧،ص١٠٥؛جريدة الجمهورية، العدد(١٣)في١/ ٨/.١٩٥٨

٤١.للمزيد عن السياسة الخارجية للعراق خلال حكم عبد الكريم قاسم، ينظر:قحطان احمد سليمان،السياسة الخارجية العراقية من ثورة ١٤تموز١٩٥٨إلى ٨ شباط ١٩٦٣،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة بغداد،١٩٧٨،ص٣٥وما بعدها.

٤٢.فائق بطي،صحافة تموز وتطور العراق السياسي،مطبعة الأديب،(بغداد، ١٩٧٠)،ص.١٧

٤٣.احمد فوزي،المصدر السابق،ص.٦٩

٤٤.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج١،ص ص،١٠٧- .١٠٨

٤٥.صدرت جريدة(الأهالي)بعد إبعاد عبد السلام عارف عن وزارة الداخلية في ٣٠/ ٩/ ١٩٥٨.ينظر:المصدر نفسه، ص.١٠٨

٤٦.محمد حديد،مذكراتي.الصراع من أجل الديمقراطية في العراق،دار الساقي،ط١،(بيروت، ٢٠٠٦)،ص.٣٢٦

٤٧.الوقائع العراقية،العدد(١)في ١٩٥٨/٧/٢٣؛جريدة الجمهورية،العدد(٢)في ١٩٥٨./٧/١٨

٤٨.جريدة اتحاد الشعب،العدد(١٤٧)في ١٩٥٩./٧/١٨

٤٩.وهي منظمات عسكرية شعبية مرتبطة بوزارة الدفاع،واجبها تدريب المواطنين عسكرياً للاستفادة منهم في معاونة القوات العسكرية النظامية للدفاع المدني والمساهمة في حفظ الأمن الداخلي،وهي تتألف من متطوعين من الرجال والنساء العراقيين والجنود وضباط الصف ونواب الضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش،وصدر قانون المقاومة

الشعبية في ١٩٥٨/٨/١لتنظيم عمل هذه القوات.وللمزيد عن الموضوع،ينظر:الوقائع العراقية،العدد(٤)في ١٩٥٨./٨/٤

٥٠.محمد حسن الجابري،المصدر السابق،ص.٢٤

٥١.صدر نظام دعاوى العشائر لأول مرة من سلطات الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٦لفض الخلافات والنزاعات التي يكون أحد أطرافها من أبناء العشائر من خلال تشكيل مجلس أو محكمة عشائرية تتألف من مجموعة الشيوخ أو المحكمين العشائريين يراعى في انتخابهم العرف العشائري،وجرت تعديلات عديدة على هذا النظام طوال العهد الملكي،واستمر العمل به حتى قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨.ينظر:المس بيل،فصول من تاريخ العراق القريب،ترجمة جعفر خياط،(بغداد، ١٩٩٠)، ص٤٩؛فاضل عوني،شرح نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨،(بغداد،١٩٥٥).

٥٢.جريدة الوقائع العراقية،العدد(٣)في ١٩٥٨/٨/٣؛جريدة الجمهورية،العدد(١٠)في ٢٨/ ١٩٥٨./٧

٥٣.محمد توفيق حسين،المصدر السابق،ص ص،٦٩-٨٠؛مصطفى محمد حسنين،نظام المسئولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة،مطبعة الاستقلال الكبرى،ط١،(القاهرة ، ١٩٦٧)،ص ص،٩٦- .٩٨

٥٤.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق،ج١،ص.٩٠

٥٥.محمد حديد،المصدر السابق،ص ص،٣٢١-.٣٢٢

٥٦.جريدة الجمهورية،العدد(٣١)في ١٩٥٨./٨/٢١

٥٧.شمل التعديل أيضاً إعفاء جابر عمر من منصب وزير التربية والتعليم وفؤاد الركابي من منصب وزير الأعمار وتعيينه وزير دولة.الوقائع العراقية،العدد(٤٦)في ١٩٥٨./١٠/٤

٥٨.ولد في الموصل سنة ١٩١٠،امتهن مهنة المحاماة،من قياديّ حزب الاستقلال منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦،شغل منصب وزارة الإرشاد في حكومة عبد الكريم قاسم الأولى حتى استقالته في٧ شباط ١٩٥٩، وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، ينظر: سمير عبد

الرسول عبد الله العبيدي، محمد صديق شنشل ودوره السياسي حتى عام ١٩٥٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٩٧،ص١٢وما بعدها؛ حنا بطاطو، العراق.الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الابحاث العربية، الكتاب الثالث، ط٢،(بيروت،١٩٩٩)،ص.١٢٦

٥٩.وليد محمد سعيد الاعظمي،ثورة ١٤تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، منشورات المكتبة العالمية،(بغداد ، ١٩٨٩)،ص١٠٠، ١٣٠-١٣٥.

٦٠.ينظر:الوقائع العراقية،العدد(٤٦)في ١٩٥٨./١٠/٤

٦١.ولد في الموصل سنة ١٩١٦من أصول عربية ،دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها ضابطاً ،ثم التحق بكلية الأركان وتخرج فيها،عمل مرافقاً للملك فيصل الثاني،رشح مديراً للاستخبارات العسكرية وقبل أن يتسلم منصبه أرسل إلى عمان بمنصب معاوناً لرئيس أركان القوات القريبة من الجيش العربي الموحد،علم بالثورة بعد أن اعتقلته السلطات الأردنية،عين سفيراً للعراق في جدة إلا أنه قبل أن يلتحق بوظيفته اختير لشغل منصب وزير الداخلية إلى جانب كونه عسكرياً مستقياً وإدارياً .ينظر:باقر أمين الورد،المصدر السابق،ص١٠٤؛محمود فهمي درويش وآخرون،المصدر السابق،ص.٣٩٨

٦٢.عبد الفتاح علي يحيى،التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤تموز١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الموصل،١٩٩٥،ص.٦١

٦٣.ينظر:تقرير السفارة البريطانية يوم ١ تشرين الأول،نقلاً عن:خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، العراق في الوثائق البريطانية..،مصدر سابق،ج٢،ص.٣٥٢

٦٤.ولد في الموصل سنة ١٩٠٦،كان من أبرز الشخصيات الوطنية العراقية التقدمية التي حازت على احترام العراقيين على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم،اجتمعت فيه الثقافة والأخلاق،ينتمي إلى أسرة موصلية ثرية،ويعد من أوائل من تبنى الأفكار والاتجاهات الماركسية في العراق،من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦، تولى وزارات المالية والصناعة والأعمار في العهد الجمهوري وامتاز بالكفاءة والنزاهة العالية..، وللمزيد عن نشأته ودوره السياسي والفكري،ينظر:محمد حديد،المصدر السابق،ص١٥وما بعدها.

٦٥.المصدر نفسه،ص.٣٥٧

٦٦.للمزيد عن أحداث ٨ شباط ١٩٦٣،ينظر:صالح حسين الجبوري،ثورة ٨ شباط ١٩٦٣في العراق نهاية حكم عبد الكريم قاسم،د.م،(بغداد، ١٩٩٠)؛علي خيون،ثورة ٨ شباط ١٩٦٣في العراق الصراعات والتحولات، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٩٠).

٦٧.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص.٦١

٦٨.قرية صغيرة شمال مدينة الموصل،تنتسب إليها عائلة بارزاني المعروفة.وللمزيد من التفصيلات ينظر:عبد الرزاق الحسني،العراق قديماً وحديثاً ،مطبعة دار الكتب،ط٦،(بيروت ، ١٩٨٠) ،ص.٢٤٥

٦٩.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج١،ص ص ،٢٤٤-٢٤٥؛ جاسم مخلص المحامي،مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي،مطبعة الزمان، ط٢،(بغداد،١٩٨٥)،ص٣٠ ،.١٣٥

٧٠.د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية،مقررات مجلس الوزراء ٢٢تشرين الأول و٤ كانون الأول ١٩٥٨،ملفة رقم(بلا)،و٤،ص.٩

٧١.سافر عبد السلام عارف إلى ألمانيا الغربية(بون)بعد تعيينه سفيراً للعراق فيها يوم ١١/ ١٠/ ١٩٥٨بعد إعفاءه من منصب وزير الداخلية في ١٩٥٨/٩/٣٠.ينظر:صبحي عبد الحميد ،المصدر السابق،ص ص،١٣٧-.١٤٣

٧٢.ولد في بغداد سنة ١٩١٤،وترجع أسرته إلى مدينة تكريت،كان والده يعمل تاجراً لبيع الحبوب،أكمل الكلية العسكرية، تدرج في الرتب العسكرية وانظم إلى اللجنة العليا للضباط الأحرار سنة ١٩٥٦،عين مديراً عاماً للشرطة للمدة من ١٤تموز ١٩٥٨وحتى ١٩٥٨/١٢/٧عندما أحيل على التقاعد،أصبح رئيساً لأركان الجيش للمدة من ١٩٦٣/٢/٨الى ١٢/١٨/ ١٩٦٣ثم رئيساً للوزراء من ١٩٦٣/١١/٢٠وحتى ١٩٦٥/٩/٢ثم نائباً لرئيس الوزراء من ١٠/٥/ ١٩٦٧وحتى ١٩٦٧/٧/١٠ثم رئيساً

للوزراء من ١٠/٧/١٩٦٧وحتى ١٧/٧/١٩٦٨.ينظر:حنا بطاطو،المصدر السابق،ص ص، ٩٠-٩١.

٧٣.احمد فوزي،المصدر السابق،ص.٣١

٧٤.ولد في بغداد سنة ١٨٩٢ ،أكمل مدرسة الحقوق سنة ١٩١٤،تقلد مناصب وزارية مختلفة خلال المدة ١٩٢٤-١٩٢٥،ورئاسة مجلس النواب للمدة من ١٦/٧/١٩٢٥-٨/ ٥/ ١٩٢٦،كان من زعماء المعارضة وأحد مؤسسي حزب الآخاء الوطني،عين رئيساً للديوان الملكي سنة ١٩٣٢ثم رئيساً للوزراء سنة ١٩٣٣ثم في سنة ١٩٤٠-١٩٤١،ألف حكومة الدفاع الوطني بعد حركته المعروفة سنة ١٩٤١،عاد إلى بغداد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨وتوفي في بيروت سنة ١٩٦٥.وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في تاريخ العراق،ينظر:قيس جواد علي الغريري،رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥،مكتبة اليقظة العربية، (بغداد،٢٠٠٦)، ص١١وما بعدها.

٧٥.من أبرز المتهمين هم المحامي عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني وآخرون،وحكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني بعد إعادة المحكمة للمرة الثانية بتوجيه من عبد الكريم قاسم بعد أن كانت المحكمة الأولى قد برأته وحكمت بإعدام الآخرين.ينظر:صبحي عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص، ١٦٣-١٦٧.

٧٦.من أصول بغدادية،ولد سنة ١٩١٧في لواء العمارة،من القومية العربية،أحيل على التقاعد سنة ١٩٥٣لميوله الشيوعية،أعيد إلى الجيش بعد ١٤تموز ١٩٥٨ومنح رتبة زعيم ركن،عين مديراً للخطط العسكرية في وزارة الدفاع وارتبطت بمديريته مسؤولية أمن الثورة،تعاون بنشاط مع الشيوعيين سنة ١٩٥٩ولكنه اختلف معهم سنة ١٩٦٠،من المحسوبين على الحزب الشيوعي العراقي وكانت له مكانةً مرموقةً لدى عبد الكريم قاسم. ينظر: إسماعيل العارف،أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق،منشورات الماجد، (لندن،١٩٨٦)، ص٢٠٤؛حنا بطاطو،المصدر السابق،ص.٢٠٤

٧٧.صبحي عبد الحميد،المصدر السابق،ص.١٦٧

٧٨.الوقائع العراقية،العدد(١٠٨)في ١٠/١/١٩٥٩.

٧٩.وليد محمد سعيد الاعظمي،المصدر السابق،ص.١٤١

٨٠.جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص ص،١٣٧-.١٣٨

٨١.هذا يؤكد بأن ما يعانيه العراق اليوم من مشكلات في كركوك لم يكن وليد الصدفة أو وليد الأحداث والتطورات التي أفرزتها حرب الاحتلال الأمريكي بعد سنة ٢٠٠٣م ،وإنما تعود بداياته إلى العهد الملكي عندما حاول الأكراد جعل لواء السليمانية خارج الحكم الوطني،ثم في عهد عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦١عندما أعلن الملا مصطفى مطالبهُ المتضمنة المطالبة بحكم ذاتي أو إدارة لا مركزية للمنطقة الكردية في شمال العراق،واستمرت دعوات الانفصال عن السلطة المركزية.

٨٢.هو طبيب بيطري وشقيق وصفي طاهر المرافق الأقدم لرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم،من مواليد ١٩١٦بغداد،والده عربي القومية وأمه من القومية الكردية،تعرض للسجن سنة ١٩٦٣وأطلق سراحه فيما بعد.ينظر:حنا بطاطو،المصدر السابق،ص٩٣ ،.٢٠٦

٨٣.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية ..،مصدر سابق،ج١،ص ص،٢٤٩-.٢٥٠

٨٤.من تلك الصحف هي:لواء الاستقلال،الرأي العام،الاستقلال،الأجيال،الرقيب،الثورة،صوت الأحرار،١٤ تموز، الجمهورية. ينظر:جريدة الجمهورية،العدد(٧٩)في١٩/١٠/.١٩٥٨

٨٥.صدر العفو في ١٩٥٩/١/٢٤.جريدة الوقائع العراقية،العدد(١٢٨)في١٠/٢/.١٩٥٩

٨٦.وهم يوسف سلمان يوسف(فهد)وحسين محمد الشبيبي وزكي بسيم.ينظر:كامل السامرائي، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩،ج٣،(بغداد،١٩٥٩)،ص.١٥٧

٨٧.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية ..،ج٢،ص.١٠

٨٨.صبحي عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص،١٧٠-.١٧١

٨٩.المصدر نفسه،ص.١٧١

٩٠.الجمهورية العراقية،وزارة الدفاع،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج١٩، ص.٧٦٥٨

٩١.ينظر:جريدة الوقائع العراقية،العدد(١٣٦)في ١٩٥٩./٣/٥

٩٢.الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩،القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٠)،ص.١٤٩

٩٣.المصدر نفسه،المادة السابعة،ص.١٥٠

٩٤.الجمهورية العراقية،وزارة الدفاع،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج١٧،ص ص،٦٤٧٤-٦٤٧٥؛جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص ص،٨٨-٨٩.

٩٥.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص.١٦٤

٩٦.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص ص، ٧٧- ٧٨.

٩٧.كان من أهم أهداف قانون الإصلاح الزراعي رقم(٣٠) لسنة ١٩٥٨هو إزالة النفوذ السياسي للإقطاعيين،وتم بموجبه تحديد حد أعلى لأصحاب الأرض وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتحديد العلاقة الزراعية بين ذوي العلاقة بشكل عادل، وإيجاد نظام تعاوني للإنتاج بمراحله كافة يضمن إدخال الوسائل العلمية والفنية الحديثة في الإنتاج.وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى القانون فهو يُعدّ خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية والقضاء على الإقطاع ولو بدرجة نسبية،وللمزيد عن القانون ومواده،ينظر:عماد أحمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٨٢، ص ص ، ٣١٣-٣١٩؛الوقائع العراقية، العدد (٤٨)في ١٩٥٨./٩/٣٠

٩٨.ولد في بغداد سنة ١٩١٦،أكمل دراسته في كلية الأركان ثم دخل مدرسة الأقدمين في بريطانيا،في سنة ١٩٥٣ انتمى إلى تنظيم الضباط الأحرار،بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨عين حاكماً عسكرياً عاماً لكن معارضة عبد السلام عارف حالت دون ذلك وكان عبد السلام لا يرتاح له لذلك أبعده إلى الموصل وعُيّن آمراً لحامية الموصل(اللواء الخامس)،ينظر:خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق،ج٤،ص.١٨

٩٩.محمود الدرة،ثورة الموصل القومية ١٩٥٩فصل في تاريخ العراق المعاصر،مكتبة اليقظة العربية، ط١، (بغداد،١٩٨٧)،ص.١٢٥

١٠٠.من مواليد بغداد سنة ١٩١٥،تخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩،اختير لرئاسة المحكمة العسكرية العليا الخاصة– التي تشكلت يوم ١٩٥٨/٧/٢٠لمحاكمة مسئولي العهد الملكي– تربطه صلة قرابة برئيس الوزراء فهو ابن خالة عبد الكريم قاسم،ولم تكن له خبرة أو ممارسة قضائية سابقة.ينظر:نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج١،ص.١٦٠

١٠١.جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص ص،١٧٩–.١٨٠

١٠٢.الواقع أنّ هذا العمل خطيراً ويُعدّ تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي ومحاولةً لزعزعة الأمن وإشاعة الفوضى وإبدال النظام الحاكم آنذاك .

١٠٣.محمد حديد،المصدر السابق،ص.٣٧٥

١٠٤.حنا بطاطو،المصدر السابق،ص ص،١٩٦–.١٩٨

١٠٥.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص.٣١٠

١٠٦.خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية..،ج٣،ص.١٧٩

١٠٧.ينظر نص التقرير في:المصدر نفسه،ص.١٧٩

١٠٨.تشكلت هذه اللجان منذ الأيام الأولى لحكومة عبد الكريم قاسم،من الحزب الشيوعي لأجل مراقبة موظفي الدولة والسيطرة عليهم في مقرات الوزارات والدوائر المختلفة وفي الوحدات العسكرية،وتكون تلك اللجان من العمال وصغار الموظفين والمستخدمين وبعض طلبة الكليات والمعاهد.وللمزيد عن أعمال هذه اللجان ينظر:حنا بطاطو،المصدر السابق، ص ص،٢٠٢–.٢٠٣

١٠٩.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق،ج٢،ص.٢٢٧

١١٠ .ينظر:البرقية الصادرة من القنصلية البريطانية العامة في البصرة والموجهة إلى سفير بريطانيا في بغداد،وثيقة رقم ١٤٠٨٩٨/٣٧١،نقلاً عن: خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية،ج٣،ص ص،٣٣٠-٣٣١.

١١١ .وهو من مواليد سنة ١٩١٥،دخل في خدمة الحكومة سنة ١٩٣٣،من الضباط البارزين في الجيش العراقي،تربطه علاقة وطيدة مع عبد الكريم قاسم فقد كان ضابطاً للاستخبارات في الوحدة العسكرية التي كان يقودها عبد الكريم قاسم في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨،تولى منصب مدير الأمن العام بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨واستمر بشغله حتى ٨ شباط ١٩٦٣. ينظر:الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦١)،ص١٤؛جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦٢،مطبعة الإدارة المحلية،(بغداد،١٩٦٢)،ص١٦؛محمد حديد،المصدر السابق،ص.٣٥١

١١٢ .خليل إبراهيم حسين الزوبعي ،العراق في الوثائق البريطانية..،مصدر سابق،ج٣،ص.٣٧٤

١١٣ .الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩،مصدر سابق، ص ص،٥٧٦-٥٧٧.

١١٤ .الوقائع العراقية،العدد(١٩٤)في ١٩٥٩./٧/٧

١١٥ .للمزيد من التفصيلات عن مواقف وإجراءات وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية تجاه الأحداث السياسية الداخلية في العراق خلال المدة من ١٤تموز ١٩٥٩-٨ شباط ١٩٦٣،ينظر:قحطان حميد كاظم العنبكي،وزارة الداخلية العراقية وأحداث البلاد السياسية الموقف... والإجراءات ١٤تموز١٩٥٩- ٨ شباط١٩٦٣،مجلة الأستاذ،العدد(٢٠٨)، ٢٠١٤.

Abstract

This study concerned with the activities of the Ministry of Interior in Iraq for the first year of the Revolution in 1958. and its attitude from the political conflects .and its style in working.

The Study had concluded that the Ministry had knew from the very beginning the plans of the army in failing the king system and reports show that the Ministry didn't like to interfere with the political conflects and worked hard to keep the law in the country .The Ministry stopped strongly against the political currents when their work too ,against the law of Iraq .The government knew the great role of this Ministry after the events in Mosul in 1959.and worked hard with the Ministry of Defence in obeying the orders that are Sent by the government .The Ministry had a benefit from the Iraqi tribes to keep the Security in the country .In its social work it worked hard to improve the situation in prisons and ueglect the laws that limit the freedom of citizens and reject many other laws to reach the social justice and worked to explore the external interference in Iraq especially from the neighbored countries like Syria in the events of Mosul in March 1959.